



الاستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية

دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة

هادي محمد عبدالله¹، سيروان رؤوف علي²

¹قسم القانون، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

²قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيھان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: hadi.abdulla@univsul.edu.iq¹, sirwan.raouf@sulicihan.edu.krd²

الملخص:

أن إعمال الحقوق الإجرائية باختلاف أشكالها سواء أكانت مكنة، أم رخصة، أم سلطة هو لغرض تحقيق المصلحة التي تهدف إليها، والتي تتمثل بخدمة الحقوق الموضوعية؛ لأن فلسفة الحقوق الإجرائية ليست سوى الوصول إلى الحق الموضوعي.

الفامشرع يحاول في تنظيمه للحقوق، وتحديده لمضمونها، أو السلطات التي تخولها لاصحابها أن يوفق بين كافة المصالح، عامة كانت، أو خاصة؛ لذلك يحق لصاحب الحق الإجرائي أن يستعمل حقه في الحدود التي أجازها القانون، دون أن يتعدى فيه، فإذا تعسف، وأضر بالغير، فإنه يكون مسؤولاً، ويلزم بتعويض الضرر الناجم عنه، ولكن ما هو معيار الذي يتم الركون إليه أو القياس عليه لإضفاء وصف التعسف على ممارسة الحق، هل يتم ذلك بالرجوع إلى المعايير التي طرحتها القانون الموضوعي(القانون المدني)، أم أن طبيعة هذه الطائفة من الحقوق تستلزم الركون إلى غيرها، أو معايير أخرى إجرائية، بحيث تتحقق الغرض الذي قرر من أجله؛ لذلك تنتطرق هذه الدراسة إلى بحث المعايير التي يتم الركون إليها لاستعمال الحقوق الإجرائية، مبينا فيها موقف القانون والقضاء والفقه منها، بالإضافة إلى بيان العوامل التي دفعت بالمشروع أن يعامل مع الحقوق الإجرائية معاملة خاصة، ومن ثم عدم مواكبة قضائنا للتطورات التي حصلت في ساحة الفقيبين المدني والإجرائي.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الإجرائية، التعسفي، المصلحة.

پوخته:

مهبست له بهكارهيناني مافه اجرائيهکان به ههموو جورهکانيهوه جا له شیوازی مکنه، ياخود رخصه، ياخود دمسهلاٽيکي ياسايي بيت بو بهريهيناني نهو ناماچجيکه بوی دانراوه، که نهويش خزمت کردنی مافه بابهتيکانه، لمهر نهوه فهلهیکي مافه اجرائيهکان تاعنها ناماچ لیکي گمیشته به مافه بابهتيکان.

ياسادانه له ریکخستنی مافهکان وه دياريکردنی ناوړوک و نهود دمسهلاٽانه که دهیبه خشیت به خاونهکهی، هموں ددادت هاوسنگی بکات له نیوان سرهجم بهرژ مومندیکان، گشتی بیت ياخود تایبیت، لمهر نهوه خاونه مافي اجرائي بوی همهی نهود مافه که همیهتی بهكارهينیت لهو چوارچیوهی که ياسا بوی دياريکردووه به بنی زیاده رؤیی کردن تایادا، ئگەر زیاده رؤیی کرد و زیانی گمیاند به کهسانی تر، نهوا بمرپرسیار دمیت و پاہند دمیت به قهرهبوکردنمهوه نهود زیانه که لیکي دمکهونه، بهلام پرسیار لیزهدا نهوه که پیوهر چې يه بو دياريکردنی تعسف لمبهکارهيناني مافدا؟ ئايا وهلامی نهم بابهته به گمې انمه دمیت بو نهود پیوهرانه که ياساي بابهتی (ياساي شارستانی) دابناون، ياخود سروشتنی نهوم ګروپه له مافهکان دمخوازیت که پیوهری تر بههند وربگیریت، ياخود پیوهری اجرائي تريان بو بهكارهينریت به شیوازیک که نهود مهباسته بهديبینیت که بوی دياريکراوه. بوئیه نهم تویزېنمهوه لیکولینمهوه که لهو پیوهرانه که مافه اجرائيهکان پېشتيان پېدبهستیت، به روون کردنمهوه هملویستی ياسا و قهزا و فقه لهو بارهیوه، لمگېل روون کردنمهوه نهود فاكتهانه که واي کردووه ياسادانه مامهلمیکی تاییت لمگېل مافه اجرائيهکان دا بکات، پاشان روون کردنمهوه نهود ناستهنگانه که وايکردووه قهزا نهتوانیت شان بهشانی نهود گورانکاري بيانه بروات که رووی داوه له همدووه بواری فقهي شارستانی و اجرائي.

کليله وشهکان: مافه ریکاريکان، زیاده رؤی، بهرژ مومندی.



Abstract:

The implementation of procedural rights in all its various forms, whether it is formulated in a right, a license, or an authority, aims to achieve the targeted interest. This embodied to serve substantive rights since the aim of procedural right is reaching to substantive right.

The lawmaker, in regulating rights and determine its contain as well as granting the authorities to its holders, attempts to reconcile between all public and private interests. Therefore, it is permissible for procedural right holder to use his/her right within the boundary drawn by law. However, the usage of such right should not lead to arbitrariness. If an individual abusively exercises such right and harm the others, he/she will be accountable and must compensate the damage. The question arises is what is the measurement to determine or describe the arbitrariness in exercising such right? Is this recognizable by referring to standards provided by civil law, or the nature of such rights entails to depend on other procedural standards in a way that achieves the goal which the right aimed to obtain. Thus, this study aims to search for standards that the procedural rights depend on, explaining the legislative, judicial, and jurisprudence attitude. In addition, the study intends to explain the factors that motivated the lawmaker to treat with procedural rights in a special way, and then the barriers that impede the courts to step forward toward the progress accomplished in the civil and procedural fields.

Key worrds: Procedural rights, Arbitrary, Interest.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والتسليم على سيدنا (محمد) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، نفضل ان نوضح مقدمة هذا البحث من خلال الفقرات الآتية :

أولاً/ مدخل الى موضوع البحث

إن إعمال الحقوق الإجرائية باختلاف أشكالها من مكنة، أو رخصة، أو سلطة هو لغرض تحقيق المصلحة التي تهدف إليها، وتمثل هذه المصلحة في خدمة الحقوق الموضوعية؛ لأن أحد أهداف الإقرار بهذه الطائفة من الحقوق هو الوصول إلى الحق الموضوعي. والمشرع المدني يحاول في تنظيمه للحقوق، وتحديده لمضمونها، أو السلطات الممنوحة لاصحابها أن يوفق بين كافة المصالح؛ لذلك يحق لصاحب الحق أن يستعمل حقه في الحدود التي أجازها القانون دون أن يتجاوزها، فإذا جاز لها فإنه يكون معسفاً، ومن هذه الزاوية يختلف إستعمال الحق الموضوعي عن إستعمال الحق الإجرائي، فالاصل في استعمال الحق الموضوعي هو الجواز، في حين أن إستعمال الحق الإجرائي، يجب أن يستند إلى نص أو بذى صفة قانونية⁽¹⁾، الأمر الذي أدى بالفقه والقضاء إلى إعتماد معيارين لتحديد دائرة التعسف في استعمال الحق الإجرائي، أحدهما يتعلق بالمصلحة من إستعمال الحق، والآخر يتعلق بالأضرار التي تترتب على إستعمال الحق ونحوها من خلال هذا البحث التركيز عليهم.

ثانياً/ أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

تكمّن أهمية هذا البحث في أنه لم تعد المسؤولية الناجمة عن إستعمال الحق موضع خلاف في الفقه الموضوعي، خاصة بعد أن أصبحت محلاً للمعالجات التشرعية، أما بخصوص الحقوق الإجرائية وإستعمالها، فإن إجماع الفقه لم يكن منعقداً تارةً من حيث المسؤولية عن إستعماله، وتارةً أخرى، من حيث المعايير التي يخضع لها إستعمال هذه الطائفة من الحقوق، وإن كانت القوانين الإجرائية قد تعرضت إلى إيراد تطبيقات للمسؤولية المدنية الناجمة عنه، دون تحديد المعيار الذي يتم الاعتماد عليه عند الإستعمال، مما سبب خلافاً في القضاء، والفقه حوله، وأثار تساؤل كان مفاده هل بإمكان القضاء التدليل على التعسف بالرجوع إلى المعايير

⁽¹⁾ ينظر: المادتان (261 و 262) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951، وكذلك المادة (1/52) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969.





الواردة في المادة(7) من القانون المدني؟ أم هناك حاجة الى وضع معايير خاصة ذات طابع إجرائي للتدليل على الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية؟ وحيث أن التدليل على التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، ومعيار التعرف عليه من المعايير التي لا يزال لم تحظ بإهتمام الفقه الإجرائي العراقي، ولا توجد دراسة له بشكل وافي ضمن مواضيع القانون الإجرائي، وأن الذي يجده المدقق أحد إطلاعنا، هو ما إشار اليه الفقه المدني، والذي لا يفي بغرضه بخصوص الحقوق الإجرائية، فضلاً عن إشارة بعض الفقه الإجرائي في مؤلفاتهم وشروحاتهم، بصورة عرضية، حين تعرضهم لشروط الدعوى دون أن يجد بحثاً مستقلاً يعالج فيه حالات الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية.

1. ثالثاً/ إشكاليات موضوع البحث ومنهجه

لم ينص المشرع على التعسف في نطاق القانون الإجرائي كقاعدة عامة إسوة بالقانون الموضوعي، مما سبب خلافاً في القضاء، والفقه بخصوص المعايير التي يتم الاعتماد عليها للتدليل على التعسف في المجال الإجرائي، وهذا يثير إشكاليات عده منها تخص معايير التعسف، فما هي الدائرة التي يعد صاحب الحق الإجرائي متعرضاً في إستعماله؟ هل يمكن توظيف المعايير المقررة في القانون الموضوعي في القانون الإجرائي؟ وتلت تلك الإشكالية، إشكاليات أخرى منها: ما تتعلق بمدى خضوع إستعمال الحقوق الإجرائية للرقابة القضائية، وإذا أصبح الشخص متعرضاً، فهل يصبح مسؤولاً على وفق القانون المدني؟ وما هي العوامل التي دفعت بالمشرع أن يعامل مع هذه الطائفة من الحقوق معاملة خاصة؟ وما سبب وراء عدم موافقة القضاء لدينا للتطورات التي حدثت في ساحة الفقه المدني والإجرائي بخصوص إستعمال هذه الحقوق؟ ستحاول معالجة هذه الإشكاليات وغيرها في ثنايا البحث، متبعاً منهج التحليل المقارن، وذلك من خلال تحليل نصوص القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل، وقانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل، وقانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل، ومقارنتها بالقانون المدني المصري رقم 40 رقم 131 لسنة 1948 المعدل، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968 المعدل، وقانون الإثبات المصري رقم 25 لسنة 1968 المعدل، بالإضافة إلى تحليل الآراء الفقهية التي قيلت بصدر موضوعنا، معززاً بذلك بالقرارات القضائية.

رابعاً/ خطة البحث

ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى مطلبين، يتضمن كل مطلب على فرعين وعلى النحو الآتي

- المطلب الأول : فكرة عدم الضرر بالغير معياراً لإستعمال الحقوق الإجرائية.

- الفرع الأول : عدم الإضرار بالغير في ميزان القانون.

- الفرع الثاني : فكرة عدم الضرر بالغير في ميزان الفقه والقضاء.

- المطلب الثاني : فكرة المصلحة معياراً لأستعمال الحقوق الإجرائية.

- الفرع الأول : فكرة المصلحة في القانون المدني.

- الفرع الثاني : فكرة المصلحة في قانون المرافعات المدنية وقانون الإثبات.

ثم ننهي البحث بخاتمة نوضح فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: فكرة عدم الإضرار معياراً لإستعمال الحق الإجرائي

تمثل فكرة عدم الإضرار بالغير إحدى المعايير التي يستند إليها الفقه الإجرائي لتقدير التعسف في إستعمال الحق الإجرائي، وأن هذا المعيار يستلزم وجود القصد، أو نية الإضرار، لدى صاحبه، وأطلق عليه الفقه⁽²⁾، المعنى الضيق لنظرية أو مفهوم التعسف في إستعمال الحق، ويرى جانب غير قليل من الفقه⁽³⁾ إلى أن هذا المعيار هو الوحيد لتقدير التعسف في استعمال الحق الإجرائي؛ لأن القول بإجازة المسؤولية عن كل إستعمال لهذه الطائفة من الحقوق، بمجرد إصابة الخصم بالضرر، سيؤدي إلى إنكار وجود هذه الحقوق؛ ولهذا السبب لم يقر هذا الاتجاه بإقامة المسؤولية عن إستعمال الحقوق الإجرائية خارج النطاق الضيق لنية الإضرار.

وللوضيح هذا المعيار سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول في الفرع الأول بيان موقف القانون الموضوعي، وكذلك الإجرائي في كل من العراق ومصر تجاه المعيار المذكور، أما الفرع الثاني فسنخصصه لبيان موقف الفقه والقضاء تجاه هذا المعيار.

الفرع الأول: معيار عدم الإضرار بالغير في ميزان القانون

إن فكرة عدم الإضرار بالغير تمثل إحدى المعايير التي يستند إليها الفقه الإجرائي لتقدير التعسف في إستعمال الحق الإجرائي، وأنها تستلزم وجود القصد، أو نية الإضرار لدى صاحبه، فمعيار التعسف هنا هو وجود نية الإضرار لدى صاحب الحق، بحيث لو كانت هذه النية هي العامل الأساسي الذي دفعه لاستعمال حقه، لأصبح متعدساً فيه، ولو نتج عن هذا الإستعمال منفعة غير مقصودة، أو ثانوية، ومثال ذلك: قيام المدعى برفع الدعوى على المدعى عليه على سبيل التكيل وبقصد التشهير به، أو إنكار الخصم على خصمه أنه وارث معه، لأن ينكر أخيه وحقه معهم في الميراث، ثم ثبتت هذه الأخوة قضاءً وثبتت حقه، كما ثبتت المحكمة أن الإنكار كان منصرفاً إلى التكيل⁽⁴⁾.

لقد أخذ المشرع المصري والعربي بمعيار عدم الإضرار كمعيار لإستعمال الحقوق بصورة عامة، حيث أعتبرت المادة(5/أ) من القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 أن نية الإضرار بالغير هو سبب لإعتبار إستعمال الحق إستعمالاً غير مشروع، وكذلك أعتبرت المادة(2/أ) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 أن إستعمال الحق يكون غير جائز إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير؛ وبذلك فإن تحقق هذه النية، وحدوث الضرر وثبتت علاقة السببية بينهما تمثل أركان هذه المسؤولية.

يرى رأي من الفقه⁽⁵⁾ بأن المشرع المصري قد أخذ بالمعايير المذكور أيضاً في المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية⁽⁶⁾؛ لأنها قد حصرت الأمر في فكرة الكيد، أي في صورة الخطأ العمدي التي تدرج تحت صورة قصد الإضرار بالغير، ولم يعتمد المشرع على الأفكار الأخرى التي طرحها الفقه مثل فكرة الخطأ الجسيم أو اليسير، حتى لا يؤدي إلى إحجام صاحب الدعوى أو الحق من مباشرة حقه، مما يؤثر سلباً على حق التقاضي والذي ضمنته الدساتير والقوانين العادلة، لكن هذا الرأي لم يحظ بالتأييد حتى في ساحة الفقه المصري التي ولد فيها، وإنقده البعض⁽⁷⁾، بحق مبرراً إياه أن ما إتجه إليه الرأي المذكور هو تعبر عن موقف الفقه والقضاء في فرنسا، وهو تطبيق خاص فقط بالقانون الفرنسي الذي يفتقر إلى وجود نص عام فيه لنظرية التعسف في إستعمال الحق بصورة عامة، وهذا ماجعل من القضاة الفرنسي أن يتفهمون الأمر بالكيفية التي تسجم أو تتلازم مع الوضع التشريعي في فترة زمنية دون أخرى، بدليل صدور أحكام من القضاة الفرنسي والتي قضت بالمسؤولية إستناداً إلى الخطأ الجسيم، و الخطأ البسيط أحياناً،

(2) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبد التواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ، دراسة تأصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 334.

(3) للمزيد حول هذه الآراء ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، نحو نظرية عامة لفكرة الدعوى أمام القضاء المدني، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، 1986، ص 240 وما بعدها، وكذلك ينظر: د. إبراهيم أمين النفياوي، التعسف في التقاضي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 237 وما بعدها.

(4) إشار إليه مصطفى مجدي هرجة، أحكام التقاضي الكيدي- إساءة إستعمال حق التقاضي، ط١، دار محمود، 2006، ص 22.

(5) يعد الاستاذ الدكتور عزمي عبدالفتاح هو رائد هذا الاتجاه، والذي عرض رأيه المذكور في المتن المناسب بحثه لفكرة الدعوى والتعسف فيها، ولأن حق الدعوى يعد من أهم وأشهر الحقوق الإجرائية؛ لذلك يمكن تطبيقها على سائر الحقوق الإجرائية للمزيد ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 240 وما بعدها.

(6) تنص المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968 على أنه⁽¹⁾ يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد. 2. ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة السابقة يجوز للمحكمة عند إصدار الحكم الفاصل في الموضوع أن تحكم بغرامة لا تقل عن أربعين جنيه ولا تجاوز أربعين جنيه على الخصم الذي يتخذ إجراء أو يبدى طلباً أو دفاعاً بسوء نية).

(7) ينظر: د. أحمد إبراهيم عبد التواب، مرجع سابق، ص 355.

وكذلك فعل الفقه الفرنسي الشيء ذاته، إذ ذهب إتجاه منه إلى جواز المسؤولية في حالة الخطأ غير العمد⁽⁸⁾، كما أن الرأي السابق في الفقه المصري يصطدم مع نص المادة(188) من القانون نفسه، ولا يتفق مع ما جاء بالأعمال التحضيرية، ويختلف بما يسلم به الفقه، وينتجه إليه القضاة المصريون⁽⁹⁾.

وجدير بالذكر أن المشرع المصري وإن كان قد قدم معياراً عاماً للتدليل على التعسف في إستعمال الحق الإجرائي في المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، إلا أنه قد أورد تطبيقات لهذه الفكرة في المواد(4/235، 246، 270) منه، دون الإعتماد بالمعيار الوارد في المادة(188) منه، حيث أنه قد علق إضفاء وصف التعسف في تلكم الأحوال على نتيجة العمل الإجرائي الذي كان محلاً للحق، ويتم الحكم بالتعويض كجزاء علاجي للإستعمال التعسفي بمجرد رد الطلب، بناء على طلب المتضرر.

اما بخصوص موقف المشرع العراقي فإنه لم يأت بنص صريح وعام، يؤكّد أخذه بهذا المعيار مثلاً صرحاً بذلك في المادة(2/7) من القانون المدني⁽¹⁰⁾، لكنه بالرجوع الى النصوص القانونية المختلفة في قانون المرافعات المدنية، يجد المتفحص بأن هناك تطبيقات تقرّر من التعويض للمتضرر، عند إخفاق صاحب الحق في إستعمال حقه، دون أن تقدم معياراً للتدليل على التعسف، حيث يرى بعض الفقه⁽¹¹⁾ أن المسؤولية لاتتحقق إلا في حال إساءة مباشرة الحق الإجرائي في الدعوى، وهذه الحالة تتلزم توافر الكيد، وسوء النية وقدد الإضرار بالغير، أو على الأقل الخطأ الجسيم الذي يقترب من العمد كحالة الغش والتديس في الإجراءات وبعكس ما تقدّم لاتهامه مسؤولية الخصم الا بحدود تضمينه الرسوم والمصاريف القضائية، ومن هذه التطبيقات نجد بأن المادة(229) من قانون المرافعات المدنية العراقي، أجازت للخصم المعترض عليه إعتراض الغير المطالبة بالتعويض، إذا أخفق المعترض إعتراف الغير في إعترافه⁽¹²⁾، وكذلك المادة(244) منه والتي أجازت للمحجوز عليه المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقه من جراء الحجز في حالة رفعه أو إبطاله⁽¹³⁾. وهناك حالة أخرى نصت عليها المادة(1/291) من القانون والتي أجاز أيضاً الحكم بالتعويض للمشكو منه عما لحقه من ضرر⁽¹⁴⁾. يفهم من هذه التطبيقات بأن المشرع وإن لم يصر بالمعيار الذي يتم التعميل عليه للتدليل على التعسف، إلا أن المحكمة لا تقرّر التعويض إلا بعد التتحقق من من الركن المادي للعمل الإجرائي التعسفي، المتمثل بالإنحراف عن غاية الحق سواء أكان في ضوء المعيار المادي(نية الإضرار)، أم في ضوء المعيار الموضوعي(المصلحة) بالإضافة إلى ركن الضرر، وعلاقة السببية بينهما.

اما بخصوص قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 فنجد بأن موقف المشرع من الأخذ بالمعيار كان واضحاً، فأكّدت المادة(25/ثانياً) من القانون على معيار نية الإضرار بالمتخاصي كمعايير لإستعمال الحق الإجرائي المتمثل بحق الإنكار، بحيث أجازت المادة المذكورة للمتضرر المطالبة بتعويض الضرر الناجم عن الإنكار التعسفي أو الكيدي سواء في نفس الدعوى او في دعوى مستقلة⁽¹⁵⁾. وأورد القانون المذكور عدة تطبيقات لفكرة الإستعمال التعسفي لحق الإثبات في المواد(37، 38، 42، 51، 52، 4/119) منه، حيث استخدم المشرع في صياغة المواد المذكورة، ألفاظ دالة على أخذه بهذا المعيار، مثل(الكيد لخصمه، تواطئ، الكذب)، حيث أجازت تلکم المواد للمطالبة بالتعويض، عند ثبوت التعسف في إستعمال تلکم الحقوق بالكيفية الواردة فيها، فضلاً عن ذلك فإن المادة(115/ثانياً) منه أجازت للمحكمة ان ترفض توجيهه اليدين الخامسة اذا كان الخصم متسعفاً في توجيهها، وتتميز هذه الحالة بأن المشرع نفسه قد يستخدم لفظ "تعسف" خلافاً لما أنتهجه في المادتين(6 و 7) من القانون المدني والذي استخدم عباره " الاستعمال الجائز وغير الجائز" ، وكذلك المادة(25/ثانياً) من القانون نفسه، والذي استخدم لفظ "الكيدي" للدلالة على نية

(8) اشار الى هذا النقد إبراهيم أمين النفياوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، دراسة مقارنة في قانون المرافعات، اطروحة الدكتوراه قدمت الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 1987، ص 310.

(9) ينظر: د.أحمد إبراهيم عبدالواب، مرجع سابق، ص 355.

(10) للمزيد حول موقف المجلة وقانون الضمانات، والذان قد تم تطبيقهما قبل صدور القانون المدني تجاه مسألة التسفس ومقارنتهما بالأخر ينظر: فريد فتيان، الخطأ تحت ستار الحقوق، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد الاول، السنة العاشرة، كانون الثاني 1952، ص 36 و 37.

(11) ينظر: د.هادي حسين الكعببي، الاصول العامة في قانون المرافعات المدنية، نظرية تحديد الإختصاص القضائي، ج 1، مكتبة السنورى، بيروت، 2021، ص 194-196.

(12) ينظر: المادة(229) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(13) ينظر: المادة(244) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(14) ينظر: المادة(1/291) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(15) ينظر: المادة(25) من قانون الإثبات العراقي.

الإضرار بالغير، ربما يكون السبب في ذلك هو منح المحكمة سلطة واسعة لتقدير حالة التعسف حين توجيه اليمين بالإستعانة إلى المعايير الأخرى للتعسف غير معيار الإضرار بالغير، علماً بأن لفظ "التعسف" ذات نطاق واسع لا يمكن حصره بمعيار واحد⁽¹⁶⁾.

ويفهم من ما ذكر أعلاه أن المعايير التي ذكرت في المادة(7) من القانون المدني العراقي، وإن كان ممكن تطبيقها في شأن الحقوق الإجرائية، والتدليل على التعسف في إستعمالها، نظراً لطابعها الشمولي، وإنطباقها على كافة الحقوق الموضوعية، والإجرائية على السواء، لكن القضاء العراقي كما يتبيّن لنا في هذا المطلب، لم يرجع إليها، ولم يطبقها كاملاً؛ وبذلك يتبيّن حاجة تشريعنا الإجرائي لمثل هذا النص، لذا مطلوب من ينبغى على المشرع العراقي والكوردستاني ان يسد هذا الفراغ التشريعي عن طريق الإثبات بنص عام على حظر الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، تحديد الجزاء الإجرائي الذي يتم فرضه، بحيث يشمل جميع المسالك التعسفية التي يلجأ إليها أشخاص الخصومة، إذ أن إبراد مثل هذا النص يغنى المشرع من إبراد تطبيقات لهذه الفكرة في ثاباً قانون المرافعات المدنية، وقانون الإثبات، ويتم ذلك عن طريق تعديل المادة(155) من القانون، وإضافة الفقرة(ثانياً) إليها، على أن تقرأ كالتالي (المادة 155/ثانياً): يحضر الإستعمال التعسفي لحق الدعوى، أو الدفع، وللمحكمة أن تقرر عدم قبوله، إذا وجدت بأن صاحبه كان متعرضاً في إستعماله، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيّبه عن ذلك في نفس الدعوى، أو في دعوى مستقلة، وتعد ذلك محاولة إيجابية نحو تجنب من ظاهرة تضخم النصوص، وما لها من آثار سلبية على العمل القضائي، فبدلاً من تخصيص أكثر من مادة وبصورة منتشة له وقد تعرّضها من النواقص التي تسبّب اختلافاً في التطبيق، لاكتفى بالنص على الجزاء المقرر عند الإستعمال التعسفي لهذه الطائفة من الحقوق، وإذا استجاب المشرع لهذا الإقتراح، فإن تعليق العمل بالتطبيقات التشريعية لها، أو إلغائها، تصبح ضرورة تفرضها مقتضيات التجنب من ظاهرة حشو النصوص القانونية⁽¹⁷⁾.

الفرع الثاني: معيار عدم الإضرار بالغير في ميزان الفقه والقضاء

يتولى المشرع في كل دولة بوضع قوانين، تتماشى والتطورات التي تطرأ على حياة الأفراد، حمايةً لحقوقهم، ويقوم القضاء، بإختلاف أنواعه ودرجاته، بتطبيقها، مما يحقق الحماية القانونية لهم، وتظهر أهمية دور القضاء بما يضطلع به، وما يستتبعه من الحلول، التي من شأنها إعطاء الحيوية للنصوص لكي يتم تطبيقها على الواقع، وكأنها صادرة مناسبة الدعوى المنظورة أمامه.

أن بيان موقف القضاء في كل دولة تجاه مسألة قانونية يقتضي الرجوع إلى ساحة قضائهما، ودراسة القرارات الصادرة منه، إذ بالرجوع إلى القضاء المصري يجد المتخصص بأن لهذا القضاء تاريخ طويل مع تطبيق معيار عدم الإضرار بالغير، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا المعيار هو المعيار السادس والمأخوذ به في ظل التشريعات الإجرائية التي سبقت قانون المرافعات المدنية والتجارية النافذ المعدل، حيث يرى بعض الفقهاء⁽¹⁸⁾ بأن القضاء المصري لم يواجه صعوبة البحث عن معيار لتقدير التعسف في إستعمال الحقائق الإجرائية، لأن نصوص القانون تكفلت منذ وقت مبكر بهذه المهمة، إذ تضمنت المادة (115) من قانون المرافعات الأهلي، والمادة(120) من قانون المرافعات المختلط تحديد هذا المعيار، والذي قصر التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية على النطاق الضيق بقصد الإضرار، وقد تبني قانون المرافعات الصادر لعام 1949 المعيار ذاته في المادة(361) منه؛ وبذلك فإن القضاء المذكور ظل أميناً على هذا المعيار، وظل يردد في أحکامه منذ وقت طویل الحاجة إلى قصد الكيد من أجل نشأة المسؤولية، مما يعني أنه إعتقد في معظم أحکامه معيار إستعمال الحق بقصد الإضرار بالغير كمعايير عام لتطبيق نظرية التعسف في إستعمال الحق، متذذاً من فكرة إنعدام المصلحة معياراً مادياً يترشد به في التحقق من توافر نية الإضرار بالغير⁽¹⁹⁾.

⁽¹⁶⁾ ورد في الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري بخصوص المادة(5) منه، بأن المشروع تجنب أو تحامي إصطلاح(التعسف) لسعته وابهامه، وجائب أيضاً كل الصيغ العامة بسبب غموضها وخلوها من الدقة، واستمد من الفقه الإسلامي وجاهه خاص الضوابط الثلاثة التي اشتغل عليها النص، واستخدم ذات التعبير الفني ذي الدلالة الخاصة بها، لبيان أن لها دلاله واضحة تختلف عن العمل غير المشروع، إذ تمثل خروجاً على حدود الحق الغائية، بينما يمثل العمل غير المشروع خروجاً على الحق من حيث حدوده الموضوعية للمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج 1، الباب التمهيدي أحکام عامة، دار الكتاب العربي، دون بيان سنة النشر، ص 208 و 209. وكذلك ينظر: دشوفي السيد، التعسف في إستعمال الحق، طبيعته ومعياره في الفقه والتشريع والقضاء، ط 1، دار الشروق، 2008، ص 326.

⁽¹⁷⁾ للمزيد حول أسباب تضخم القواعد القانونية ينظر: د. عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية-التشريعية، دراسة تحليلية نقية في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 6، العدد 23، أيلول 2014، ص 153 وما بعدها.

⁽¹⁸⁾ ينظر: إبراهيم أمين النفياوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، مرجع سابق، ص 299.

⁽¹⁹⁾ للمزيد حول قرارات قضاء النقض المصري بخصوص هذا المعيار ينظر: د. إبراهيم أمين النفياوي، التعسف في التقاضي، مرجع سابق، ص 341 وما بعدها، وكذلك ينظر: د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، مرجع سابق، ص 347 و 348.

أما عن موقف القضاء العراقي بخصوص هذا المعيار، يجد المتخصص بعض قرارات بأنه قد يعتبر إستعمال الحقوق الإجرائية بنية الإضرار موجباً للمسؤولية عن التعسف، والى هذا الإتجاه اشارت محكمة التمييز العراقية في إحدى قراراتها بأنه "إذا كانت إزاله شيوخ المأجور قسمة بطلب المؤجر قد اضرت بالمستأجر وأخلت بالمنفعة المعقود عليها، ولم ت vind الشركاء، فيكون طالب إزاله الشيوخ(المؤجر) قد تعسف في إستعمال حقه و وجہ عليه الضمان... وقد ثبت أن المدعى عليه المذكور(المؤجر) لم يقصد من وراء تصرفة سوى الإضرار بالمدعى المتمثل بإخلال المنفعة المعقود عليها، بالنظر لتغيير وضعيته واجهته، كما لم يستفيد الشركاء من نتيجة القسمة"⁽²⁰⁾، واعتنت المحكمة المذكورة فكرة الإضرار بالغير معياراً لتقدير التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، حينما قالت في إحدى قراراتها بأنه "يحق لمن اقيمت ضده دعوى جزائية ان يطلب التعويض عما اصابه من ضرر في سمعته أو رزقه بسبب الشكوى، إذا ظهر أن الشكوى كيدية، ولم تعزز بدليل ولم يكن لها مبرر"⁽²¹⁾، وفي قرار آخر جعلت المحكمة عدم وجود نية الإضرار سبباً لتحميل المدعى عليه مصاريف الدعوى، وإعتبار المدعى كاسباً لها حتى ولو قام المدعى عليه بالوفاء بعد إقامتها، مادام المدعى كان محقاً في إقامتها ولم يكن متعرضاً في ممارسة حقه⁽²²⁾، وفي قرار آخر ترى الهيئة العامة لمحكمة التمييز بأنه "...إذا كان الأصل أن رفع الشكوى حق للمشتكي لاترتب عليه المسؤولية، غير أن الشكوى اذا خالفت الحقيقة، ولم تثبت فان المشتكى يسأل عن الضرر الذي سببه للمشكوا منه، اذا كان سيء النية او كان قد رفع الشكوى بدون ترو، أو عدم الاحتياط، أو كان قد اختلف واقعة كاذبةً بسوء القصد للنكاية والانتقام، ولما كان الثابت ان شكوى المدعى عليه لدى حاكم التحقيق قد رفعت بعد اقامة الزوجة المدعية دعواها بالمهر المؤجل....ولهذه الاسباب يكون ذهاب الحكم المميز الى ثبوت مسؤولية المدعى عليه الاول صواباً..."⁽²³⁾.

ومن الواضح أن القضاء العراقي ظل أميناً على هذا المعيار، وظل هذا المعيار يتردد في احكامه، منذ وقت طويل، وساد في قراراته الحاجة إلى الكيد أو نية الإضرار، من أجل قيام المسؤولية، وإذا تصفحنا بعضاً من أحكامه فسوف يتضح ذلك بجلاء ففي قرار لمحكمة التمييز قضت بأنه "إذا قدم المدعى عليه شكوى كاذبة ضد المدعى وسبب له أضراراً مادية وأدبية، فيكون مسؤولاً عن هذا الضرر، ويلزمه تعويض المدعى عملاً بالมาذتين (202 و7) من القانون المدني؛ لأن حق التقاضي وإن كان مكفولاً لكل مواطن، لكن استعماله استعمالاً غير جائز، وبقصد الإضرار بالأخرين يستوجب المسؤولية القانونية"⁽²⁴⁾. وقد أكدت المحكمة المذكورة مسلكها المذكور آنفاً من خلال قرارها المرقم 263/مدنية أولى/2005 الصادر في 14/5/2005 بقولها "أن حق المدعى بالطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه، والناشيء عن الدعوى التي اقامها الاخير كيدية وأنه لم يقصد بها سوى الضرار بالغير"⁽²⁵⁾. وسالت المحكمة المذكورة في قرار آخر لها بين التعسف وبين نية الإضرار بالغير، وكأنها مقتنة بأن التعسف في المجال الإجرائي ينحصر في حالة واحدة وهي وجود قصد الإضرار بالغير، حيث قالت المحكمة "...الجواز الشرعي ينافي الضمان، فلا يسأل المدعى عن أي ضرر يلحق بالمدعى عليه بسبب اقامة الدعوى، ما لم يكن متعرضاً في إقامتها أو قاصداً الإضرار به"⁽²⁶⁾.

(20) ينظر: القرار التميزي المرقم 155/هيئة عامة أولى/1972 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 23/6/1973، المنشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الرابعة، بغداد، 1975، ص 44-47.

(21) ينظر: القرار التميزي المرقم 398/مدنية رابعة/1974 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 3/6/1974، المنشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الخامسة، بغداد، 1977، ص 71.

(22) ينظر: القرار التميزي المرقم 419/مدنية أولى/1974 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 5/3/1975، المنشور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الأول، السنة السادسة، 1976، ص 205.

(23) ينظر: القرار التميزي المرقم 10 و 11/هيئة عامة/1979 الصادر من محكمة التمييز في 21/4/1979 المنشور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1979، ص 33-35.

(24) ينظر: القرار التميزي المرقم 116/مدنية ثلاثة/2001 الصادر من محكمة التمييز العراقية في 20/1/2001، المنشور في مجلة العدالة، العدد الرابع، بغداد، 2001، ص 55.

(25) نقلًا عن وداد وهب لهمود، إساءة إستعمال الحق الإجرائي، دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الإسلامي، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 12، ابريل 2020، ص 93.

(26) ينظر: القرار التميزي المرقم 1074/عقار 86-87 الصادر من محكمة التمييز في 23/5/1987 أشار اليه ابراهيم المشاهدي، المباديء القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني، مطلاعة العمال المركزية، بغداد، 2007، ص 329. ومن الملحوظ أن محكمة تميز إقليم كوردستان هي الأخرى التي سلكت نفس المسلك المذكور في قرارها المرقم 654/هيئة المدنية/2018 في 28/11/2018 قائلة(.. أن اللجوء الى القضاء حق كفله الدستور والقانون ولا يمنع أحد من اللجوء اليه لرفع شكاوه الا إذا كان الغرض منه الحق الضرر بالغير أو كانت الشكوى كيدية للذان لا يتوفران في شكوى المميز عليها-المدعى عليها....) منشور من قبل جاسم جراء جافر هورامي، صفوة المباديء القانونية لمحكمة تميز إقليم كوردستان العراق للفترة 2018-2020، ج 1، ط 1، مكتبة يادكار، 2020، ص 90 و 95.

يتبيّن من خلال هذا السرد لبعض قرارات القضاء العراقي، بان الأخير وعلى الرغم من عدم وجود نصوص إجرائية صريحة بخصوص جواز إقامة المسؤولية عن التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، الا انه قد استعان بالمعايير الذي طرحته المادة (2/7) من القانون المدني، باعتبار المادة المذكورة لا تقتصر على الحقوق الموضوعية وحدها، بل تكون شاملة لجميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية على حد سواء⁽²⁷⁾، اضاف الى ذلك فانه، من خلال تفحص تلك المقررات، يتبيّن لنا بان هذا القضاء قد خلط، بين الحين والأخر، في بيان الاساس الذي تقيّم عليه هذه المسؤولية، تارة تقييماً على اساس الخطأ، وأخرى على اساس التعسف، حتى وجدها بأنه اشارت في إحدى مقرراتها بأن سندتها القانوني هو المادتان (202 و 7) من القانون المدني، علماً بأن مجال إعمال هاتان المادتين كانت مختلفة تماماً⁽²⁸⁾.

كما قلنا بان المشرع العراقي لم يصرح الأخذ بالمعايير سوى ماتضمنته المادة (2/1) من القانون المدني، وكذلك المادة (25/ثانياً) من قانون الإثبات، وأن النصوص الأخرى المذكورة اعلاه ليست الا تطبيقات لهذه الفكرة، وبالرجوع الى هذا القضاء نجد بان التطبيقات القضائية في العراق كانت مختلفة، ولم تكن على نهج، أو نمط معين، بحيث سلك القضاة العراقي نحو تطبيق المعايير الواردة في المادة (7) من القانون المدني، ولم يركز على معيار معين لفترة محددة دون الأخرى مثلما حدث في مصر⁽²⁹⁾.

يرى بعض الفقهاء⁽³⁰⁾، بحق، أن فكرة الضرر وحدها لا تكفي كضابط مستقل لاستعمال الحق بصفة عامة، فلا يتتصور أن يشترط لاستعمال الحق ألا يتربّط على استعماله ضرر بالغير، فهو ضابط سلبي وليس إيجاباً من شأنه الحث على منع استعمال الحقوق، عن طريق قياس منفعتها على ما يصيب الغير من ضرر، وإن تقبل فكرة الضرر من عدمه يعتمد على ضوابط أخرى تتعلق بالاستعمال العادي أو غير العادي للحق وفقاً لتصريح نص المادة السادسة من القانون المدني⁽³¹⁾. وأن التسلّيم بهذا الرأي لا يؤدي الى إفتقد أهمية فكرة الضرر ودورها لقيام المسؤولية، لأنه يشكل أحد أركان هذه المسؤولية، ولا يجوز تعويض المدعى إذا لم يلحقه الضرر جراء الاستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، لكنه لا يصلح أن يكون معياراً عاماً لاستعمال الحق الإجرائي، لأن الأصل وفقاً لنص المادة السادسة من القانون المدني أنه لا مسوّبية على من يستعمل حقه استعملاً مشروعاً حتى ولو ترتب على ذلك ضرر بالغير، ومن ثم لا يكفي الضرر للقول بالتعسف، بخلاف فكرة المصلحة فإنها تعتبر كمؤشر عن توافر نية الإضرار بالغير، إذا كانت المصلحة تافهة أو منعدمة، كما أنها لازمة مع فكرة الضرر لبيان وقوع التعسف من عدمه.

بالنظر للتشدد الذي حملته النظرية، والذي جعلها فريسة سهلة لسهام معارضيها، ولعدم موافكته وتطورات التي حصلت في ساحة الفقه المدني الحديث، بخصوص فكرة قيام المسؤولية، ولمناقضته لما اتجه اليه هذا الفقه بضرورة تعويض كل متضرر، وعدم جواز تركه دون مُعوض، أو تعويض، ولمخالفته الواضحة لأصلٍ قديم، والذي دافع عنه جميع الشرائع السماوية والوضعية المتمثل بـ"الضرر يزال"⁽³²⁾، بالإضافة إلى عجزها عن تقديم حلول لبعض المسائل العملية التي لم يتمكن أصحاب النظرية الرد عليها مثل مسألة النية، والتحقق منها، وكيفية إثباتها⁽³³⁾، حيث أعتبر الفقه كل هذه الأمور من الصعوبات التي جعلت أصحابها أن يبقوا منفرين.

⁽²⁷⁾ أشارت محكمة التمييز العراقية الى هذا الموضوع بصريح العبارة في متن قرارها التمييزي المرقم 2018/مدنية أولى/ 1995 الصادر في 14/12/1995، فضلاً عن سردها للتطبيقات التشريعية لنظرية التعسف في المنظومات القانونية العراقية المختلفة، المنشور من قبل إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز، قسم القانون المدني والقوانين الخاصة، ج 2، مطبعة الزمان، بغداد، 1999، ص 188-190.

⁽²⁸⁾ لعل هذا الاختلاف بين الخطأ من جهة، والتعسف من جهة أخرى هو السبب وراء تدخل التshireمات المقارنة عن طريق إبراد نصوص خاصة بنظرية التعسف في إستعمال الحق، وتنظيمها في الباب التمهيدي لقوانينهم، معقددين في ذلك بأن لهذه النظرية من معنى العموم، الذي يجعلها أن تتطبق على جميع نواحي القانون دون أن تكون مجرد تطبيق لفكرة العمل غير المشروع والمثال على ذلك المادتان (4 و 5) من القانون المدني المصري، وكذلك المادتان (6 و 7) من القانون المدني العراقي. للمزيد ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 290 و 291.

⁽²⁹⁾ للمزيد حول موقف القضاء العراقي بخصوص بقية المعايير الواردة في المادة (7) من القانون المدني ينظر: المطلب الثاني من هذا البحث.

⁽³⁰⁾ ينظر: عبد الباسط جمعي "الإساءة في المجال الإجرائي، إساءة استعمال الحق في التقاضي والتنفيذ، مجلة القانون والاقتصاد، عدد خاص، 1983، ص 244 و 245. نقرأ عن د. أحمد إبراهيم عبدالتواب، النظرية العامة للحق الإجرائي، دراسة تأصيلية مقارنة، ط 1، دار الجامعية الجديدة، 2009، ص 219.

⁽³¹⁾ تنص المادة (6) من القانون المدني العراقي على(الجواز الشرعي ينافي الضمان، فمن يستعمل حقه استعملاً جائزًا لم يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر)، تقابلها المادة (4) من القانون المدني المصري التي تنص(من استعمل حقه استعملاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك ضرر).

⁽³²⁾ للمزيد حول هذه القاعدة وتحليلها وتأصيلها والقواعد التي تتعلق بها ينظر: عبدالغفور محمد البياتي، القواعد الفقهية في القضاء، المجلد الأول، ط 1، دار النهضة، 2010، ص 124-134.

⁽³³⁾ ينظر: عبدالعزيز بن عبدالله عبدالعزيز الصعب، التعسف في إستعمال الحق في مجال الإجراءات المدنية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص 93.

في ساحة الفقه، ومن ثم تراجع القضاء تبعاً لذلك عن التمسك بها بحسب المراحل، أو بالدرج، بدءاً بالتخفيف منها عن طريق التعويل على فكرة المصلحة للاسترداد بها على توافر نية الإضرار بالغير⁽³⁴⁾، وإنتهاءً بالتخلي عنها، أو هجرها حتى في بلدها الأصيل، والتوجه صوب فكرة المصلحة وكفایتها لتقدير التعسف⁽³⁵⁾.

فضلاً عما تقدم من الإننقادات الموجهة إلى المعيار المذكور فإن بعض الفقه المصري لا يؤيد اعتبار نية الإضرار معياراً عاماً لتقدير التعسف في المجال الإجرائي؛ لأن المادة (188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري قاصرة عن إستيعاب التعسف في إستعمال الحق الإجرائي من ناحيتي المعيار والتعويض، وكان شأنها في ذلك شأن اقرانها في قانون المرافعات الأهلي وقانون المرافعات المختلط⁽³⁶⁾، فضلاً عن ذلك أن التوقف عند قصد الكيد بموجب نص المادة المذكور، يتناقض وطبيعة المسؤولية التي تترجم عن إستعمال الحقوق الإجرائية؛ لأن البعض اعتبر هذه الحقوق من الحقوق ذات الطبيعة المختلطة، وأن الطابع الاجتماعي الذي يكون أحد أكتافها يقتضي تجريد صاحبها من الحصانة، كلما أدى إستعمالها إلى الإخلال بالتوازن بينهما؛ وبذلك يحول دون إستعمالها بالشكل الذي يتعارض مع غايتها⁽³⁷⁾، كما إن أصحاب هذا المعيار قد ربطوا نية الإضرار بالخطأ العمدي، وإن كان بعض مؤيديهم في الفقه والقضاء قد قاموا بالتخفيف من شدته بالقول إلى جواز ترتيب المسؤولية أحياناً دون النظر إلى درجة هذا الخطأ، وأحياناً أخرى بجواز ترتيبها في حالة الخطأ غير العمدي أيضاً، لكن هذا الأمر لم ينقد من سهام النقد؛ لأن أساس فكرة التعسف هو العمل في تلك الحق دون الخروج عن نطاقه المادي، أي يتم داخل المشروعيه، لكن إذا خرج صاحبه عن الحدود المادية المرسومة، فعنده أنه إرتكب خطأ دون أن يكون متعرضاً، فضلاً عن الخلاف الواضح بين الخطأ العمدي وبين نية الإضرار في التعسف، فلا يوجد الخطأ إلا بإجتماع كل من ركينه المادي والمعنوي، أما التعسف من خلال نية الإضرار، فإنه يكفي مجرد إتجاه النية إلى الإضرار، أي هي الركن الوحيد في التعسف، فلا يحتاج إلى إتخاذ سلوك مخالف لقاعدة من القواعد التي فرضتها⁽³⁸⁾.

أما في العراق، يجد المتفحص أن قانون أصول المرافعات الملغى، وكذلك قانون المرافعات المدنية النافذ لم يتعرضا إلى موضوع الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية⁽³⁹⁾، وأنهما كانا خاليان من إبراد نص عام بخصوص هذه المسالة، بل أوردتا تطبيقات لها في ثانياً القانونين، والتي لم يكن هناك إتفاق حول طبيعتها فيما إذا كانت هذه التطبيقات تشكل حقوقاً لأشخاص الخصومة، أو واجبات عليهم، بالإضافة إلى ما ورد في المادة (25/ثانياً) من قانون الإثبات؛ ولهذا السبب لم يكن هناك أرضية خصبة للإختلافات، ولم تجر نقاشات صارمة في الفقه أو في القضاء -متلماً شاهدناها في مصر- بخصوص المعيار الذي يتم بموجبه تقدير التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، لكنه يجب أن لا يشكل هذا الفراغ أو الخلو التشريعي حائلاً أمام القضاء للإجتهد وممارسة دوره في العثور على مخرج يتلاءم، أو يتماشى وفلسفة الحقوق الإجرائية، إذ الضرورة تقتضي أن يواكب القضاء التطورات التي تحدث في ساحة الفقه؛ لأن واجب القاضي لا ينحصر في التطبيق الحرفي للنصوص، بل يجب عليه أن يتفهم النصوص وفلسفتها قبل تطبيقها، وإتباع التقسيير المنتظر لها، ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقها بالكيفية التي تصدت إليها المادة (1) من القانون المدني، والمادة (3) من قانون الإثبات⁽⁴⁰⁾.

أما بخصوص المادة (2/أ) من القانون المدني العراقي والتي تقابل المادة (5/أ) من القانون المدني المصري فإن جميع ماقيل بخصوص هذه الأخيرة في الفقه المصري، ينطبق على المادة العراقية؛ وبذلك نستطيع القول بأن فكرةضرر لا يكفي ولا يصلح كمعيار مستقل لإستعمال الحقوق بصورة عامة في العراق، لأن إثبات نية الإضرار بالغير يحتاج إلى عوامل خارجية كالمصلحة من حيث وجودها، أو عدمها، أو من حيث تفاوتها، أو عدم ت المناسبها مع ما يصيب الغير من ضرر للقول بتواجد تلك النية من عدمه، بالإضافة إلى ذلك فإن المشرع العراقي لم يعتبر نية الإضرار بالغير معياراً وحيداً لتقدير التعسف، وإنما تطرق إلى معايير موضوعية أخرى بإمكان القاضي الإستعانة بها للوصول إلى تحديد نية الإضرار، ومن ثم الوصول إلى تقدير التعسف، أو الإعتماد عليها بصورة إثبات.

⁽³⁴⁾ ينظر: د.شوفي السيد، مرجع سابق، ص 354-357.

⁽³⁵⁾ ينظر: إبراهيم أمين النفياوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، مرجع سابق، ص 310.

⁽³⁶⁾ والمراد بها المادة 115 من القانون الأهلي والمادة 120 من القانون المختلط.

⁽³⁷⁾ ينظر: د.إبراهيم أمين النفياوي، التعسف في التقاضي، مرجع سابق، ص 240.

⁽³⁸⁾ ينظر: د.إبراهيم أمين النفياوي، التعسف في التقاضي، المرجع السابق، ص 242.

⁽³⁹⁾ ينظر: المادة (2) من قانون أصول المرافعات المدنية والتجارية الملغى رقم 88 لسنة 1956، وكذلك المادة (6) من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، ويلاحظ أن المشرع في كليهما لم يشير إلى فكرة الإستعمال التعسفي لهذه الطائفة من الحقوق، ومن ثم الجزء المقرر له.

⁽⁴⁰⁾ للمزيد حول آراء الفقه العراقي بخصوص التقسيير المنتظر للقانون وفق المادة (3) من قانون الإثبات، وعلاقتها بالمادة (1) من القانون المدني ينظر: محمد احمد رمضان، دور القاضي في إنشاء القاعدة القانونية المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1985، ص 351 وما بعدها.

مستقلة لنقد التعسُّف، كما أن بعض الفقهاء⁽⁴¹⁾ يعتبر المصلحة معياراً لإيجابيّة صاحب الحق في إستعمال حقه من عدمه، الأمر الذي يفسح المجال لاستعمال الحقوق المقررة لهم، وتنبع مصادرتها؛ وبذلك يذوب مخاوف الفقه تجاه فكرة المصلحة وأثرها السلبي على إستعمال الحقوق الإجرائية⁽⁴²⁾، وبذلك يتبيّن بأن فكرة الضرر لوحدها غير كافية، فكرة مستقلة أو ضابطاً مستقلاً للتدليل على الإستعمال المشروع، أو لنقد التعسُّف للحقوق الإجرائية، إنما يمكن الإستعانت بها كضابط موضوعي مع فكرة المصلحة، حين وقوع التعارض بين المصالح المختلفة، وضرورة البت فيها، لمعرفة أي منها هي الأجرد بالرعاية، وترجيحها على بقية المصالح.

نتيجة الإننقادات الموجهة إلى المعيار المذكور، فإن بعض الفقهاء⁽⁴³⁾ حاول البقاء في فلك الضرر، والدفاع عن المعيار معتقداً بصلاحه لأن يكون معياراً لنقد التعسُّف، بعد إجراء تحويل فيه، وتتضمن فكرتهم بضرورة المقارنة بين الضرر من جهة والمصلحة من جهة أخرى حيال إستعمال الحق، وأن تغليب الضرر على المصلحة يعد بحد ذاته كافياً لإعتباره معياراً لنقد التعسُّف في إستعمال الحقوق، أي أن غلبة الضرر الناجم عن إستعمال الحق على المصلحة التي يجلبها إستعمالها تعد كافية للقول بتغليب صاحبه، ومن ثم قيام مسؤوليته عن إستعماله، والعكس صحيح أيضاً بخصوص رجحان المصلحة على الضرر⁽⁴⁴⁾.

ويُرجع بعض الفقهاء⁽⁴⁵⁾ تأصيل الرأي المذكور إلى الفقه الإسلامي، والذي يعتبر مبدأ التوازن بين المنافع والاضرار معياراً ناجحاً لاستعمال الحق في الشريعة الإسلامية، ويكون هذا المبدأ من شقين: يتعلق الأول منها بالមصلحة من إستعمال الحق، وهي تشمل مجموعة المنافع المادية والمعنوية التي يرتديها القانون على استعمال الحق، أما الشق الثاني يتعلق بمجموع الاضرار التي تصيب الشخص نفسه من عدم استعمال الحق، وكذلك الأضرار التي تصيب الغير من جراء استعمال الشخص لحقه، فإذا كانت كفة الميزان بجانب المصلحة، بأن كانت راجحة على الأضرار الناجمة عنه، فيكون حينئذ إستعمال الشخص لحقه مشروعًا، ولا يترتب عليه مسؤولية مدنية، ولا يمنع من إستعماله، أما إذا كانت الغلبة للأضرار على المصلحة، فيمنع حينئذ من إستعماله، بإعتباره متعسفاً في إستعمال حقه، ويجعله مسؤولاً إذا توفرت أركان هذه الأخيرة، وهذا هو المعيار الثاني لنظرية التعسُّف في القانون المدني العراقي⁽⁴⁶⁾.

ولم يتمكن التحويل الذي أجراه الفقه المذكور على هذا المعيار من إنقاذه وإعادة الروح إليه، لأن إجماع هذا الفقه لم ينعقد أصلاً بخصوص الأخذ بأيٍ من الفكرتين (الأضرار والمصلحة) للدلالة على مبدأ التوازن بين المنافع والاضرار، ومعرفة فيما إذا كان إستعمال الحق يشكل تعسفاً من عدمه، ويذهب البعض منهم إلى أن التعسُّف يقع عندما يترتب على إستعمال الحق ضرراً فاحشاً بالغير، وأنهم لا يعتدون بالمصلحة لكونها نسبية، وتتغير من زمان لآخر، ومن مكان إلى آخر، وهذا الرأي لم يحظ بالقبول في الفقه؛ لأن العودة إلى فكرة الضرر لنقد التعسُّف، وعرضها بطرقهم الخاصة ليس إلا نوع من الردة في الحكم، ويرجعنا ثانية إلى النقاش الذي حسمه الفقه، وتخلٰى عنه القضاء، فضلاً عن أن معيار الضرر الفاحش هو المعيار الذي اعتمدته مجلة الأحكام العدلية لاستعمال الحقوق، ولم يأخذ به التشريعات المدنية إلا إستثناء⁽⁴⁷⁾، والمعروف أن ما ثبت على خلاف القياس وغيره لا يقتضى عليه، ولا يمكن التوسيع في تفسيره أو القياس عليه، فضلاً عن ذلك فإن بعض الفقهاء⁽⁴⁸⁾ يرى بحق بأن "الضرر الفاحش" ليس معياراً لنقد التعسُّف؛ لأن صاحبه بإتيانه السلوك الذي ينجم عن الضرر الفاحش يخرج عن حدود الحق، وكل خروج عن تلك الحدود يجعل صاحبه وكأنه مرتكب لخطأً دون أن يكون ممارساً للحق، ويرى هذا الرأي⁽⁴⁹⁾ بأن ما أوردها المشرع من التطبيقات لهذه الفكرة في القانون المدني

(41) ينظر: د. علي عبيد الحيدري، التعسُّف في إستعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، دراسة مقارنة، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2015، ص 91.

(42) للمزيد حول حجج الفقه للتمسك بفكرة الضرر والتشدد فيها، ومن ثم التضييق في نطاق المسؤولية عن إستعمال الحقوق الإجرائية ينظر: د. عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 245.

(43) ينظر: د. عبدالله مبروك النجار، التعسُّف في إستعمال حق النشر، دراسة مقارنة بين الفقهين الإسلامي والمدني، دار النهضة العربية، 1995، 237 وما بعدها.

(44) أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي في الطعن رقم 1723 لسنة 49 ق. جلسه 2/6/1981 بقولها((...) إشتمال مقال الناقد على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وآخرى يكونقصد منها التشهير فإن المحكمة في هذه الحالة توازن بين القصدين وتقرر لا يهما كانت الغلبة في نفس الناشر...)). اشار إليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 44 و 43.

(45) ينظر: د.أحمد إبراهيم عبدالواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ، مرجع سابق، ص 356.

(46) ينظر: المادة(7/2)(ب)من القانون المدني.

(47) ينظر: المادة(1051/1)من القانون المدني العراقي، والمادة(807)من القانون المدني المصري

(48) ينظر: د. عبد الرزاق احمد السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 963.

(49) ينظر: د. عبد الرزاق احمد السنوري، المرجع السابق، ص 941.

تدخل ضمن تطبيقات العمل غير المشروع دون التعسف في إستعمال الحقوق⁽⁵⁰⁾، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الفقه بحق يرى أن فكرة الضرر لوحدها كمؤشر لمبدأ التوازن بين المنافع والأضرار غير كاف للقول بالتعسف في استعمال الحق؛ لأن للتعسف صور متعددة، وقد يقع التعسف حتى ولو لم يقع أي ضرر بالغير، مما يعني أن فكرة المصلحة أعم من فكرة الضرر كمعيار لإستعمال الحقوق⁽⁵¹⁾.

المطلب الثاني: فكرة المصلحة معياراً لاستعمال الحق الإجرائي

علمنا فيما نقدم بأن الفقه هجر فكرة الضرر، وتخلى عنها القضاء، لعدم صلاحتها كمعيار مستقل لإستعمال الحق بصفة عامة، إذ يحتاج إثبات نية الإضرار بالغير للجوء إلى وسائل خارجية كفكرة المصلحة، أو انعدامها، للقول بتوافقها من عدمها، وهذا الأمر يجعل منه عاجزاً عن تحقيق غرضه، للتدليل على وجود التعسف من عدمه إلا بالإستعانة بالمصلحة؛ وبذلك يمكن القول أن لفكرة المصلحة فائدتان: تتمثل الأولى منها، بأن للمصلحة دور وسيلي، وأنها تساعد المحكمة في التوصل أو التثبت من قصد الإضرار بالغير لدى الشخص، ويمكن إثبات هذا الأمر عن طريق الإستعانة بفكرة المصلحة من حيث تفاوتها أو عدم تناسبها مع ما يقع بالغير من أضرار نتيجة استعمال الحق، أما الفائدة الثانية تتمثل بأن المصلحة تشكل معياراً إيجابياً لبيان أحقيته صاحب الحق في استعماله من عدمه، الأمر الذي يتيح للأفراد استعمال الحقوق المقررة لهم قانوناً وينع من مصادرها⁽⁵²⁾.

أن المصلحة كمعيار لاستعمال الحق بصورة عامة، كانت محل إهتمام المشرع العراقي في القانون الموضوعي، و في القانون الإجرائي، حيث ربطت المادة(7)من القانون المدني إستعمال الحق بصورة عامة بفكرة المصلحة، بالإضافة إلى ما ذهبت إليه المادة(6)من قانون المرافعات المدنية بخصوص ربط إستعمال حق الدعوى بفكرة المصلحة، علما بأن حق الدعوى يعد من أهم وأشهر الحقوق الإجرائية؛ لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نخصص الفرع الأول لتسلیط الضوء على فكرة المصلحة في القانون المدني، أما الفرع الثاني سنركز على بيان موقف قانون المرافعات المدنية من هذه الفكرة.

الفرع الأول: فكرة المصلحة في القانون المدني

أن إستعمال الحق على وفق البند(ب و ج)من المادة(2)من الفقرة(2)من المادة(7)من القانون المدني العراقي يرتبط بتحقيق غاية، تتمثل بتحقيق مصلحة، بمعنى أن إنقاء الغاية، أو إنحراف صاحب الحق عن تلك الغاية كان إستعمله لتحقيق مصلحة أخرى، أو لتحقيق مصلحة تافهة، مقارنة بالضرر الذي يصيب الغير، فإن ذلك يجعله متعرضاً؛ لأن المصلحة المراد تحقيقها أصبحت غير مشروعة، وهذا ما دفع ببعض الفقه⁽⁵³⁾، بحق، إلى القول بأن اعتبار المصلحة معياراً لاستعمال الحق هو تخصيص لمعايير الغاية؛ لأن المصلحة نوع من جنس الغاية، وهي أكثر دقة وموضوعية عن معيار الغاية، مما يجعلها أدق من ناحية الإنضباط وأسهل من ناحية التطبيق⁽⁵⁴⁾.

والمراد بالمصلحة هي المنفعة التي تعود على صاحب الحق سواء كان هو من يستعمل الحق أم غيره متلماً في الحقوق الغيرية⁽⁵⁵⁾، فالمصلحة ينظر إليها من زاوية من تقرر الحق لصالحه، فحقوق السلطة الابوية مثلاً تتقدّم بما تتحقق من مصلحة للأبناء ومن ثم يقدر التعسف بالنظر إلى المصلحة التي تعود على الآباء من إستعمال آبائهم لهذه الحقوق، وكذلك الحال في حقوق السلطة الزوجية، أو في الولاية أو الوكالة وغيرها من الحقوق التي تحدد غايتها بتحقيق مصلحة لغير أصحابها. أما الحقوق التي تهدف إلى تحقيق مصلحة لذاتها كالدائن أو المالك أو المؤجر، فإنه في تقدير التعسف، ينظر إلى مدى ما يعود على أصحابها من مصالح نتيجة إستعمالهم لهذه

⁽⁵⁰⁾ عكس هذا الرأي ينظر: د. أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية، المجلد الاول، المسؤولية المدنية الشخصية، منشأة المعارف، 2007، ص 52. ومن خلال الدراسة والتمحیص في كلا الرأين وصلنا إلى نتيجة مفادها أن تأصيل هذا الإختلاف يرجع إلى نظرية هؤلاء الفقهاء إلى التعسف وفيما إذا كان يشكل نظرية مستقلة وبإمكانها ترتيب المسؤولية بعيداً عن أحكام عمل غير المشروع، وبين ما إذا كان التعسف تطبيق من تطبيقات العمل غير المشروع.

⁽⁵¹⁾ للمزيد حول صور التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي والقانون المدني المصري ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 269-276 و 302-297.

⁽⁵²⁾ ينظر: د.أحمد إبراهيم عبدالتواب، النظرية العامة لحق الإجرائي، مرجع سابق، ص.

⁽⁵³⁾ ينظر: د.شوقي السيد، مرجع سابق، ص 294.

⁽⁵⁴⁾ قريب من هذا المعنى ينظر: د.عبدالرازق احمد السنوري، مرجع سابق، ص 960.

⁽⁵⁵⁾ تتميز هذه الحقوق بأنها مقررة لمصلحة أصحابها والغير معاً، والا ما يمكن أن تعد حقوقاً، مما يعني أنها لا تكون خالصة لاصحابها، وأنما يداخلها حق للغير أو واجب قوله، لكن الفقه الإجرائي يستقر على استخدام لفظ "السلطة" على هذا ما تتضمنها هذه الطائفة من الحقوق، مما يمكن اعتبارها إحدى أشكال الحقوق الإجرائية شأنها شأن المكن والرخص. للمزيد: د. جلال العدوبي، النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، سنة 13، العددان 3 و 4، 1964، ص 186-184.

الحقوق؛ وبذلك تبدو أن غاية الحق في كلتا الحالتين تتمثل بالمصلحة، وهي ليست مطلقة، وليس تعبرا عن الهوى، بل يجب أن تتسم بالجدية والمشروعية؛ وبذلك فإن الجدية والمشروعية تمثلان ظابطين للمصلحة، وتقاس بهما هذه الأخيرة، بحيث لو إنحرف صاحب الحق عن تحقيقها، لتفاوهه أو لعدم مشروعته، لأصبح حينئذ إستعمال الحق إستعمالاً تعسفيًا ومن ثم تترتب عليه المسؤولية⁽⁵⁶⁾.

والشرع العراقي قيد إستعمال الحق بفكرة المصلحة من خلال النص عليها في المادة(2/ب و ج)من القانون المدني⁽⁵⁷⁾، وبينًا سابقاً بأن يكاد ينعقد إجماع الفقه على أن حكم هذه المادة يسري على جميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية، وكذلك الحقوق العامة منها، أو الخاصة⁽⁵⁸⁾، حيث قدم البند(ب و ج)من الفقرة(2)من المادة العراقية معيارين يتم بواسطتها التعرف على المصلحة، ومن ثم بيان نوعية إستعمال تلك الحقوق، وفيما إذا كان إستعمالها تعسفيًا من عدمه، لكن البعض في الفقه المصري يذهب إلى ابعد من ذلك بالقول أن فكرة المصلحة هي التي تعطي جميع المعايير المقترحة في المادة(5)من القانون المدني؛ لأنه يرى بأن معيار قصد الأضرار بالغير المنصوص عليه في الفقرة(A منه)، وإن كان ينطوي في أغلب صوره على غياب المصلحة وهي غاية الحق، إلا أنه لا يجد سبيلاً في التطبيق الا من خلال المعيار الثاني المنصوص عليه في الفقرة(B)من المادة، وهذا ما جعل هذا الفقه أن يندرج موضوع غياب المصلحة ضمن صور التعسف وفقاً لمعيار المصلحة⁽⁵⁹⁾، وجدير بالذكر أن موضوع الإستعنة بالنصوص الأخرى في التطبيق أمر وارد، ويستلزمها حسن تطبيق القانون، والوصول إلى الحق الموضوعي والذي يمثل الغاية الأساسية من تشريع القوانين عموماً، والتشريعات الإجرائية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فإن النصوص الإجرائية ما وضعت إلا من أجل خدمة النصوص الموضوعية، كما أن النصوص تقسر بعضها ببعضها وتكمل بعضها بعضها؛ لذا نرى بأن تعدد هذه المعايير في المادة(7)من القانون المدني العراقي، وكذلك المادة(5)من القانون المدني المصري كان الهدف منه، هو تغطية جميع حالات الإستعمال التعسفي للحقوق، لكي يتماشى الوضع التشريعي في العراق ومصر مع ما هو سائد في الفقه الإسلامي، بإعتباره المصدر الذي يستمد منه المعايير الثلاث الواردة في كلا القانونين، ونستدل في ذلك بما ورد في فقرتي(4و8)من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري والآسباب الموجبة للقانون المدني العراقي⁽⁶⁰⁾.

علمنا مما تقدم أن المشرع العراقي قد قدم معيارين يتم بواسطتها التعرف على نوع المصلحة من إستعمال الحقوق، ومن ثم بيان جواز أو عدم جواز إستعمالها وإضفاء وصف التعسف عليها، هما :

المعيار الأول : تفاوه المصلحة

نص على هذا المعيار البند(B) من الفقرة(2)من المادة(7)من القانون المدني العراقي، والتي تقابل الفقرة(B)من المادة(5)من القانون المدني المصري، وبموجب هذا المعيار فإن صاحب الحق يكون متعرضاً في إستعمال حقه، إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مطلقاً مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها⁽⁶¹⁾.

بعد هذا المعيار من أدق وأهم صور التعسف في إستعمال الحقوق، لأن أساسه يتمثل بالتفاوت بين المصلحة التي تعود لصاحب الحق، والضرر الذي يصيب مصلحة الغير، لكن الموازنة بين هاتين المصلحتين والتي تشكل قوام هذا المعيار هي التي جعلته من أصعب صور التعسف في التطبيق، وتتمثل هاتان المصلحتان بمصلحة صاحب الحق في إستعمال حقه، ومصلحة الغير في أن يقاضي

(56) ينظر: شوقي السيد، مرجع سابق، ص 297.

(57) تقابل المادة(5/ب و ج)من القانون المدني المصري.

(58) ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، دراسة في ظاهرة المماطلة مفهومها، والمواجهة القانونية لها أمام القضاء المدني، بحث منشور في مجلة البحث القانونية والإقصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد 56، 2014، ص 119 وما بعدها، وكذلك ينظر: د. علي عبيد الحديدي، مرجع سابق، ص 92.

(59) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 296-298.

(60) ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 208-211، و قريب من هذا المعنى أيضاً ينظر: الفقرات(8و10و12)من الآسباب الموجبة للقانون المدني العراقي.

(61) كان المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري يستخدم لفظ (مطلاً) في صدر البند المshروح في المتن، لكن أبدلت اللجنة في المشروع النهائي بلفظ (البنة) دون بيان بواحد هذا التبديل، وافقاً عليه مجلس النواب والشيوخ دون تعديل، علماً بأن المشرع العراقي يستخدم لفظ(مطلاً) في صدر البند(B)من المادة المذكورة، ربما يكون هذا التبديل وعدم وضوح المعنى وإبهامه سبباً للخلاف الذي حصل في الفقه المصري بخصوص مدلول هذه اللفظة للمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، ج 1، مرجع سابق، ص 211، وكذلك ينظر: د.شوقي السيد، مرجع سابق، ص 301.

الضرر الذي يقع عليه من جراء ذلك، وأن مجرد لحقه بالضرر بالغير غير كافي لإضفاء وصف التعسف على إستعمال الحق، بل إشترط بعض الفقه⁽⁶²⁾ ضرورة أن يبلغ الضرر حدا معيناً من الجسامـة، بحيث ينعكس أثره على المصلحة التي تعود لصاحب الحق، ويرى جانب آخر من الفقه⁽⁶³⁾ أن مجرد وجود المصلحة، ولو كانت مشروعـة لاتكفي لممارسة الحقوق، بل تحتم الضرورة أن تكون هذه المصلحة ذات قيمة، تبرر ما قد يصيب الغير من ضرر من جراء ذلك الإـستعمال⁽⁶⁴⁾، بحيث لو كانت المصلحة تافـهـة قياسـاً للضرر الذي يلحق بالغير، وينقـي التـنـاسبـ بينـهماـ مـطـلـقاًـ،ـ لـكانـ إـسـتـعـمـالـ الـحـقـ إـسـتـعـمـالـ غـيرـ جـائزـ⁽⁶⁵⁾ـ،ـ إـذـ ذـهـبـ بـعـضـ الفـقـهـ⁽⁶⁶⁾ـ أنـ هـذـهـ الـحـالـةـ تـحـكـمـهاـ الـبـنـدـ(أـ)ـ مـنـ الـفـقـرةـ(2ـ)ـ مـنـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ الـعـرـاقـيـ،ـ وـالـتـيـ تـقـابـلـ الـفـقـرةـ(أـ)ـ مـنـ الـمـادـةـ(5ـ)ـ مـنـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ الـمـصـرـيـ،ـ وـالـلـتـانـ تـقـدـمـانـ مـعـيـارـ نـيـةـ الـإـضـرـارـ بـالـغـيرـ،ـ وـأـنـهـ غـيرـ مـشـمـولـ بـمـعـيـارـ الـمـصـلـحـةـ،ـ وـإـنـ كـانـ التـحـقـقـ مـنـ الـمـصـلـحـةـ هـيـ التـيـ تـنـورـ طـرـيقـ الـمـحـكـمـةـ لـلـتـعـرـفـ عـلـىـ نـوـعـةـ إـسـتـعـمـالـ الـحـقـ،ـ وـلـكـنـاـ نـرـىـ أـنـ صـيـغـةـ الـمـادـةـ الـمـذـكـوـرـةـ كـانـتـ وـاضـحـةـ،ـ وـلـاتـحـمـلـ الـقـسـيرـ الـمـذـكـوـرـ،ـ وـأـنـ وـجـودـ مـصـلـحـةـ تـافـهـةـ لـصـاحـبـ الـحـقـ يـجـعـلـ الـبـنـدـ(بـ)ـ مـنـ الـفـقـرةـ(2ـ)ـ مـنـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ وـاجـبـ الـتـطـبـيقـ،ـ وـلـيـسـ الـبـنـدـ(أـ)ـ⁽⁶⁷⁾ـ.

وقد أخذ القضاء المصري بهذا المعيار في أكثر من مناسبـةـ،ـ منهاـ،ـ ماـ إـتـجـهـتـ إـلـيـهـ مـحـكـمـةـ النـقـضـ بـقـولـهـ "ـمـنـ إـسـتـعـمـالـ مـشـرـوـعاـ لـايـكـوـنـ مـسـؤـولاـ عـماـ يـنـشـأـ عـنـ ذـاكـ مـنـ ضـرـرـ بـاعـتـبارـ أـنـ مـنـاطـ الـمـسـؤـولـيـةـ عـنـ تعـيـضـ الـضـرـرـ هـوـ وـقـوعـ الـخـطـأــ.ـ وـأـنـهـ لاـ خـطـأـ فيـ إـسـتـعـمـالـ صـاحـبـ الـحـقـ لـحـقـهـ فيـ جـلـبـ الـمـنـفـعـ الـمـشـرـوـعـةـ الـتـيـ يـتـيـحـهـاـ لـهـ هـذـاـ الـحـقـ،ـ وـكـانـ خـرـوجـ هـذـاـ الـإـسـتـعـمـالـ عـنـ دـائـرـةـ الـمـشـرـوـعـيـةـ إـنـمـاـ هـوـ إـسـتـثـنـاءـ مـنـ ذـاكـ الـاـصـلـ.....ـ وـأـنـ مـعـيـارـ الـمـواـزـنـةـ بـيـنـ الـمـصـلـحـةـ الـمـبـتـغـةـ وـبـيـنـ الـضـرـرـ الـوـاقـعـ هـوـ مـعـيـارـ مـادـيـ قـوـامـهـ الـمـواـزـنـةـ الـمـجـرـدـةـ بـيـنـ النـفـعـ وـالـضـرـرـ دـوـنـ النـظـرـ إـلـىـ الـظـرـوفـ الـشـخـصـيـةـ الـمـبـتـغـةـ لـلـمـنـتـقـعـ أـوـ الـمـضـرـورـ يـسـراـ أـوـ عـسـراـ،ـ إـذـ لـاتـبـعـ إـسـاءـةـ إـسـتـعـمـالـ الـحـقـ مـنـ دـوـاعـيـ الـشـفـقـةـ،ـ وـأـنـمـاـ مـنـ اـعـتـبارـاتـ الـعـدـالـةـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ اـقـرـارـ الـتواـزنـ بـيـنـ الـحـقـ وـالـوـاجـبـ⁽⁶⁸⁾ـ.ـ وـأـنـ مـحـكـمـةـ الـمـذـكـوـرـةـ لـمـ تـقـصـرـ مـجـالـ تـطـبـيقـ الـمـعـيـارـ عـلـىـ الـحـقـ الـمـوـضـوـعـيـةـ،ـ بـلـ أـكـدـتـ عـلـىـ الـأـخـذـ بـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـقـ الـإـجـرـائـيـ بـقـولـهـ "ـأـنـ الـمـشـرـعـ اـعـتـبـرـ نـظـرـيـةـ اـسـتـعـمـالـ الـحـقـ مـنـ الـمـبـادـيـءـ الـاـسـاسـيـةـ الـتـيـ تـنـاسبـ جـمـيعـ نـوـاحـيـ وـفـرـوـعـ الـقـانـونـ"⁽⁶⁹⁾ـ.

اما موقف القضاء العراقي فإنه هو الآخر الذي قد أدى بـلـوـهـ تـجـاهـ الـمـعـيـارـ الـذـيـ طـرـحـتـ الـمـادـةـ(7ـ)ـ(بـ)ـ مـنـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ،ـ بـحـيثـ يـواـزـنـ بـيـنـ مـصـالـحـ أـطـرافـ الـخـصـومـةـ مـواـزـنـةـ مـوـضـوـعـيـةـ،ـ فـإـنـ رـجـحـتـ مـصـلـحـةـ صـاحـبـ الـحـقـ عـلـىـ مـصـلـحـةـ الـغـيرـ،ـ فـإـنـ ذـاكـ لـايـدـ إـسـتـعـمـالـ تـعـسـيفـاـ لـحـقـهـ،ـ وـلـايـمـنـعـ مـنـ إـسـتـعـمـالـهـ،ـ وـمـنـ ثـمـ لـاتـرـتـبـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـمـدـنـيـةـ عـلـيـهـ⁽⁷⁰⁾ـ.ـ أـمـاـ إـذـ كـانـ كـفـةـ الـمـيزـانـ لـصـالـحـ الـغـيرـ،ـ بـأـنـ كـانـ الرـجـانـ فـيـ مـصـلـحـةـ،ـ حـيـنـذـ نـكـونـ أـمـامـ الـإـسـتـعـمـالـ الـتـعـسـيفـ لـلـحـقـ،ـ بـحـيثـ أـعـتـبـرـ مـحـكـمـةـ التـميـزـ الـعـرـاقـيـةـ بـأـنـ طـلـبـ الدـائـنـ بـيـعـ الـمـحـجـوزـ،ـ وـرـفـضـهـ التـسـوـيـةـ الـمـعـقـولـةـ الـتـيـ عـرـضـهـ الـدـيـنـ،ـ وـإـصـرـارـهـ عـلـىـ بـيـعـ الـمـحـجـوزـ تـعـسـفـاـ مـنـهـ

(62) ينظر: د. شوقي السيد، مرجع سابق، ص 299.

(63) ينظر: د. علي فيلالي، الالتزامات(العمل المستحق للتعويض)، موفـلـ للـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ،ـ الجزـائرـ،ـ 2002ـ،ـ صـ 58ـ.

(64) ينظر: د. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات(مصادر الالتزام)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 280.

(65) يستخدم المشرع العراقي لفظ "جازـ" في صدر المادتين(6و7) من القانون المدني، بخلاف للمشرع المصري الذي استخدم لفظ "مشروع" في المادتين(4و5) من القانون المدني بعد أن كان لفظ "جازـ" هي الوارد في المشروع التمهيدي والمصادق عليه في اللجنة، لكنه ابدل بلفظ "مشروع" في مجلس الشيوخ ولمزيد حول مدلول كلا لفظانـ،ـ والـسـبـبـ وـرـاءـ تـمـسـكـ الـمـشـرـعـ الـمـصـرـيـ بـلـفـظـ"ـغـيرـ مـشـرـوـعـ"ـ فـيـ هـاتـيـنـ الـمـادـتـيـنـ منهـ يـنـظـرـ:ـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ،ـ مـجمـوعـةـ الـأـعـمـالـ التـحـضـيرـيـةـ،ـ جـ1ـ،ـ مـرـجـ سـابـقـ،ـ صـ 209ـ،ـ وـكـذـلـكـ دـ.ـ شـوـقـيـ السـيـدـ،ـ مـرـجـ سـابـقـ،ـ صـ 290ـ،ـ 292ـ،ـ 303ـ،ـ 301ـ.

(66) بهذا المعنى ينظر: د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيـاتـ الـبـلـادـ الـعـرـاقـيـةـ،ـ الـقـسمـ الـأـوـلـ،ـ الـاحـکـامـ الـعـامـةـ،ـ معـهـدـ الـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ الـعـرـقـيـةـ،ـ 1971ـ،ـ صـ 353ـ،ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ.

(67) طبقت محكمة النقض المصرية هذا المعيار في الطعن رقم ١١٨١٣ لسنة ٨٨ قضائية، الدوائر العمالية، جلسة ١٥/١٢/٢٠١٩ المنـشـورـ فـيـ المـوـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ لـلـمـحـكـمـةـ وـكـانـ أـخـرـ زـيـارـةـ لـهـ فـيـ ٢٢ـ٥ـ٢٠٢٠ـ وـعـلـىـ الـرـابـطـ التـالـيـ :

https://www.cc.gov.eg/judgment_single?id=111398828&&ja=275075

(68) ينظر: طعن رقم ١٤٧١ لسنة ٥٦/٦/١٩٨٥ اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 32.

(69) ينظر: طعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٦/٣/٢٤ اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 40.

(70) بهذا المعنى ينظر: القرار التميزي المرقم ١٠٨٦ و ١٠٨٥ مدنـيـةـ رـابـعـةـ ٩٧٦ الصـادـرـ مـنـ مـحـكـمـةـ التـميـزـ فـيـ ٩٧٧/٥/٧ـ المـنـشـورـ فـيـ مـجـمـوعـةـ الـاحـکـامـ الـعـدـالـيـةـ،ـ العـدـدـ الثـانـيـ،ـ السـنـةـ الثـامـنـةـ،ـ ١٩٧٧ـ،ـ صـ ١٢٦٢ـ،ـ وـكـذـلـكـ القرـارـ التـمـيـزـيـ المرـقـمـ ٧٠٨٧ـ مـدـنـيـةـ مـنـقـوـلـ ٨٨ـ ٨٧ـ الصـادـرـ مـنـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ فـيـ ١٣ـ١ـ١ـ١٩٨٨ـ المـنـشـورـ فـيـ مـجـمـوعـةـ الـاحـکـامـ الـعـدـالـيـةـ،ـ العـدـدـ الـأـوـلـ،ـ السـنـةـ ١٩٨٨ـ،ـ صـ ٢٧ـ،ـ وـكـذـلـكـ القرـارـ التـمـيـزـيـ المرـقـمـ ٩٥٩٠ـ مـدـنـيـةـ اـولـىـ ٩٨٨ـ الصـادـرـ مـنـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ فـيـ ١٣ـ١٠ـ١٩٨٨ـ المـنـشـورـ فـيـ مـجـمـوعـةـ الـاحـکـامـ الـعـدـالـيـةـ،ـ العـدـدـ الـرـابـعـ،ـ السـنـةـ ١٩٨٨ـ،ـ صـ ٢٧ـ.

في إستعمال حقه، أخذًا بالفقرة(2/ب) من المادة(7) من القانون المدني، حيث وازنت المحكمة بين مصلحة الطرفين عن طريق إجراء المقارنة بين الأضرار التي تلحق بالمدين والتي سمتها بـ(ضرراً بليغاً)، وبين مصلحة الدائن والتي بيتنها بـ(...ولا يضمن للدائن إلا التعجيل في إستيفاء المتبقى من الدين...)⁽⁷¹⁾، وفي قرار آخر ذهبت محكمة التمييز إلى "أن الغرض من الحجز هو تأمين استيفاء الدائن لحقه من ثمن المحجوز، فإذا قدم المدين بإختياره مالاً معيناً تكفي قيمته لسد الدين وتواضعه، فينبعي حجز ذلك المال، ولا يلتفت إلى طلب الدائن في هذه الحالة إذا أراد حجز مال آخر للمدين، إذ تعتبر ذلك من الدائن تعسفاً في إستعمال الحق"⁽⁷²⁾.

المعيار الثاني: عدم مشروعية المصلحة

يمثل معيار عدم مشروعية المصلحة الصورة الثالثة للتعسف في إستعمال الحق المنصوصة عليها في البند(ج) من المادة(7) من القانون المدني العراقي، التي تقابل الفقرة(ج) من المادة(5) من القانون المدني المصري، والتي تتحقق حين قيام صاحب الحق بتحقيق مصلحة غير مشروعة من جراء إستعمال حقه، حيث الحقوق بالأصل لم تقرر لتحقيق مثل هذه المصالح، بل كانت مقررة لتحقيق مصلحة مشروعة لذويها، وأن إستعمالها خلافاً للغرض الذي قررت الحقوق من أجلها، يجعل صاحبها منحرفاً عن إستعمالها، مما يستلزم تجريدها من الحماية القانونية، وهذا المعيار هو معيار موضوعي لتقدير التعسف، وإن كان طريق الوصول إليه عاماً ذاتياً هو نية صاحب الحق⁽⁷³⁾، وهذا ما جعل بعض الفقهاء اعتباره من تطبيقات فكرة الخطأ⁽⁷⁴⁾.

أن مضمون هذا المعيار يركز على ربط إستعمال الحقوق بغايتها، وأن كل إنحراف عن تحقيق تلك الغاية، يجعل صاحبها متعرضاً في إستعمالها، ومن ثم مسؤولاً عنه، ويتم الكشف عن الإنحراف عن طريق النظر إلى المصلحة المراد تحقيقها من جراء إستعمال الحق، فلا يكفي أن يكون لصاحب الحق مصلحة ظاهرة، وذات قيمة أو نفع ولو كان كبيرة، بل يجب أن تكون هذه المصلحة مشروعة؛ لأن الحقوق ليست لها قيمة في نظر القانون إلا بقدر ما تتحقق من مصالح مشروعة، فالإنحراف عن ذلك وتسخير الحقوق في سبيل مصالح غير مشروعة يجردها من قيمتها ويخلع عنها حماية القانون⁽⁷⁵⁾، كما أن عدم إقتران الإستعمال بالمصلحة المشروعة، يدل على أن صاحب الحق قد إنحرف عن غاية الحق، والعكس صحيح أيضاً، إذ يكون إستعمال الحق إستعمالاً مشرعاً، عند إقترانه بمصلحة مشروعة، وأن هذه الأخيرة بحد ذاتها تعد كافية لجعل صاحبه بمنأى من المسؤولية؛ لأن الجواز الشرعي ينافي الضمان⁽⁷⁶⁾، وتقاس مشروعية المصلحة وعدمها بمدى موافقتها أو مخالفتها لأحكام القانون⁽⁷⁷⁾، والنظم العام والآداب في حالة عدم توافر نص

⁽⁷¹⁾ ينظر: قرار رقم 621/إجراء 1955/10/24 أشار إليه عبدالرحمن العلام، المباديء القضائية، القسم المدني، أحكام محكمة التمييز مرتبة وفق حروف الهجاء، مطبعة العاني، بغداد، 1957، ص 150.

⁽⁷²⁾ ينظر: قرار رقم 690/إجراء 1954/10/24 المنصور في مجلة القضاء، العدد الأول، السنة الثالثة عشرة، مارس 1955، ص 129 و 128.

⁽⁷³⁾ تطبيقاً لذلك ينظر: الطعن رقم 348 لسنة 43 ق جلسه، 1977/3/28 مجموعة الأحكام الصادرة عن الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، س 38، ص 812. نقل عن د. داليا مجدي عبد الغني، المسئولية عن إساءة استعمال حق التقاضي، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص 92 و 93.

⁽⁷⁴⁾ ينظر: د. عبدالرازق أحمد السنوري، مرجع سابق، ص 959. وجدير بالذكر أن الاستاذ السنوري وإن كان من أشد المدافعين عن هذه الفكرة، وأنه كان رئيساً للجنة مشروع القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري، إلا أن كلا القانونين لم يأخذَا بما اتجهَ إليه، حيث أشارت الفقرة(12) من الأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي بوضوح العبارة إلى "...أن القانون لم يغفل تقرير نظرية استعمال الحق كنظريّة عامّة، تتپسّط على جميع نواحي القانون بمعاييرها الذاتي والمادي، وأثر أن يكون لها هذا الوضع العام من أن تكون مجرد تطبيق لنظرية العمل غير المشروع..."، أما بخصوص القانون المدني المصري فإنه هو الآخر الذي بين الأمر المذكور في الفقرة(2) من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني، للمزيد ينظر: الأسباب الموجبة للقانون المدني العراقي، وكذلك ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، ج 1، مرجع سابق، ص 207.

⁽⁷⁵⁾ ينظر: محمد خليل محمد أبو رحمة، التعسف في إستعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القدس، فلسطين، 2018، ص 55 و 56.

⁽⁷⁶⁾ تطبيقاً لذلك ينظر: القرار التميزي المرقم 302 / الهيئة المدنية الاستئنافية/2019 الصادر من محكمة تمييزإقليم كوردستان العراق في 1981/2/17 منشور من قبل جاسم جراء جابر هرامي، مرجع سابق، ص 71 و 72. وكذلك الطعن رقم 833 لسنة 50 ق. جلسه 1981/9/11 أشار إليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 33.

⁽⁷⁷⁾ بهذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية بـ(...المصلحة التي يقرها القانون، شرط لقبول الخصومة أمام القضاء، والمصلحة المادية والآدبية لا تكفي لتقبل الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحميه القانون...) ينظر: الطعن رقم 2441 لسنة 60 ق. جلسه 1995/3/26 أشار د. احمد هندي، التعليق على قانون المرافعات على ضوء احكام النقض وأراء الفقهاء، ج 1، 2008 دار الجامعة الجديدة، ص 49.

صريح في القانون⁽⁷⁸⁾، مما دفع بالبعض⁽⁷⁹⁾ أن يوصف هذا المعيار بأنه معيار من يخول القضاء سلطة واسعة وكبيرة في مراقبة إستعمال الحقوق⁽⁸⁰⁾.

يرى بعض الفقهاء⁽⁸¹⁾ بأن جوهر فكرة "عدم مشروعية المصلحة" عملاً بالمادة(7) من القانون المدني العراقي، وكذلك المادة(5) من القانون المدني المصري تمثل في حقيقتين وهما : تتمثل الحقيقة الاولى بأن عدم مشروعية المصلحة تشكل حالة من حالات التعسّف، إذ تنص المادة(7/ج) من القانون المدني العراقي على أنه إذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال إلى تحقيقها غير مشروعة⁽⁸²⁾، فالصلحة غير المشروع هي التي لا يعتد بها القانون ولا يحميها، ويطلق عليها المصلحة غير المعتبرة قانوناً، وهي التي تناقض الغرض الذي منح الحق من أجله؛ وبذلك أصبحت فكرة عدم مشروعية المصلحة إحدى حالات تطبيق نظرية التعسّف في استعمال الحق.

أما الحقيقة الثانية تمثل بأن فكرة "عدم مشروعية المصلحة" تصلح أن تكون معياراً عاماً للتعسّف في استعمال الحق؛ لأنها تتضمن كل حالات الاستعمال غير المشروع للحق، فهي جزء من كل، فضلاً على أنها تشمل كل مكونات ضابط التعسّف في الوقت نفسه، إذ يمكن من خلال فكرة المصلحة التدليل على توافر نية الاضرار بالغير، إذا انعدمت المصلحة من استعمال الحق أو كانت مجرد مصلحة نظرية أو تافهة أو كانت مصلحة غير جدية بحيث لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر، أو كانت لتحقيقها يتعرض مع مصلحة العليا للمجتمع.

من الملاحظ أن المشرع العراقي يستخدم لفظ(غير مشروعة) في صدر البند(ج) من المادة(7) من القانون المدني، مخالفًا بذلك الأسلوب الذي انتهجه في المادتين(6/ج) من القانون الذي استخدم فيها عبارات(جائز و غير جائز)، حيث أن استخدام المشرع للألفاظ المختلفة ذات معنى مختلف وفي موضوع واحد، يدل على عدم توفيقه في اختيار اللفظ أو التعبير الذي يفي بغرضه، ويجعل طريقة صياغته للمادتين منتقدة، بالنظر لما تخلفه هذه الطريقة من الغموض وعدم الوضوح أو الدلالة المباشرة على الأحكام⁽⁸³⁾، وكان من المستحسن له أن يحذو حذو المشرع المصري في ذلك، وأن يقصر على استخدام لفظة(مشروع أو مشروعة) في المادتين المذكورتين بأجملهما، بدلاً من استخدام لفظة(جائز) في المادتين(6/ج) منه، وإستخدام لفظة(مشروعه) في المادة(7/ج) منه، حيث فضل المشرع المصري استخدام تعبير (المصلحة غير المشروعة) على التعبيرات الأخرى التي نصت عليها بعض التقنيات الأجنبية مثل (صرف الحق عن الوجهة التي شرع من أجلها)، وهو ما يؤكد أن المشرع كان أكثر وضوحاً عندما حدد هذه الوجهة بدلاً من أن يترك تحديدها، وكان تحديدها صائباً، كما أن المذكورة الإيضاحية للقانون المدني المصري قد كشفت عن دلالة تعبير(عدم المشروعية) بأنها تشمل فقط المصالح التي كانت مخالفة لحكم من أحكام القانون، بل تغطي ما كانت منها تتعارض مع النظام العام أو الآداب⁽⁸⁴⁾. بالإضافة إلى ذلك فإن ما يتسنم به تعبير(المصلحة غير المشروعة) من الموضوعية، والدقة والإنضباط، والسهولة من ناحية التطبيق، يجعل من المشرع المصري أن يفضل على تعبير(الغرض المشروع) الذي كان سائداً في الفقه⁽⁸⁵⁾.

(78) ينظر: د.نوفاف خازم خالد و السيد علي عبيد، المسؤولية المدنية الناجمة عن إستعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، بحث منتشر في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 44، السنة 2010، ص 115.

(79) ينظر: د.داليا مجدي عبدالغني، مرجع سابق، ص 91.

(80) تطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية في قرار لها -(....الاصل بحكم المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني أن المشرع اعطى القاضي سلطة تقديرية واسعة؛ ليراقب استعمال الخصوم لحقوقهم وفقاً للغاية التي استهدفتها المشرع منها حتى لا يتعرضاً في استعمالها).. وفي قرار آخر لها قضت بـ(... تقدير التعسّف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شروط محكمة الموضوع، كما أن تقيير التعويض الجاد للفرد الناتج عن هذا التعسّف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه...) ينظر: الطعن رقم 8388 لسنة 64، ق جلسة 23/11/1995، وكذلك الطعن رقم 19 لسنة 35 ق جلسة 13/2/1969 اشار اليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 35.

(81) ينظر: د.أحمد إبراهيم عبدالتواب، الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ، مرجع سابق، ص 375. وكذلك ينظر: د.علي عبيد الحيدري، مرجع سابق، ص 162.

(82) تنص المادة(5/ج) من القانون المدني المصري على:(إذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال إلى تحقيقها غير مشروعة).

(83) للمزيد بخصوص عموم النص ينظر: د.محمد شريف أحمد، نظرية تقسيم النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والاسلامي، مطبعة وزارة الاوقاف والشئون الدينية، بغداد، 1982، ص 115 وما بعدها.

(84) ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 209.

(85) ينظر: د. عبد الرزاق أحمد السنوري، مرجع سابق، ص 960.

ونفضل استخدام تعبير (المشروع وغير المشروع) في صدر المادتين (6 و 7) بدلاً من استخدام تعبير (جائز وغير جائز)؛ وذلك بالنظر لما يشتمل عليه التعبير المقترن من الشمولية، وما يتفق مع وظيفة نظرية التعسف التي تقيد إستعمال الحقوق بغايتها، سواءً أكان هذا الإستعمال يحقق مصلحة تخالف القانون، أم تخالف النظام العام والأدب؛ لأن تعبير (عدم المشروعية أو غير مشروع) يطلق على جميع ما يشكل مخالفة القانون والنظام العام والأدب، بينما يقتصر تعبير (غير جائز) إلى كل ما هو مخالف لأحكام القانون وحدها، ولعل هذا السبب هو الذي دفع بالمشروع المصري أن يستبدل تعبير (جائز وغير جائز) في صدر المادتين (4 و 5) من القانون المدني بـ تعبير (مشروع وغير مشروع) فيهما⁽⁸⁶⁾.

وعلى العموم فإن تطبيقات فكرة المصلحة في القضاء كثيرة، حيث قضت محكمة النقض المصرية بـ "أن إيقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعية، وهي إسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون"⁽⁸⁷⁾. وقضت المحكمة نفسها في دعوى أخرى بـ "حقوق التقاضي والإبلاغ والشكوى من الحقوق العامة التي ثبتت للكافة واستعمالها لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من يباشر الحق قد إنحرف به عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً مضاره خصم"⁽⁸⁸⁾.

والقضاء العراقي هو الآخر الذي أدى بذاته تجاه فكرة المصلحة، تارة من خلال اعتبار المصلحة المشروعية شرط لإستعمال الحقوق بصورة عامة، وتارة أخرى من خلال اعتبارها شرطاً لقبول الدعوى، حيث صرحت محكمة التمييز أخذها بهذا المعيار في إحدى مقرراتها قائلة "..." يعتبر صاحب الحق متغسفاً في استعماله لحقه، إذا كانت المصلحة التي يرمي إلى تحقيقها غير مشروعة...". وقضت المحكمة في قرار آخر لها بـ "... أن المصلحة التي توخاها المدعى عليها المميزان هي مصلحة غير مشروعية؛ ذلك لأن القاعدة القانونية توضح أن التصرف مقررون بسببه، فالمدعى عليهم مستأجران من المدعى إضافةً لوظيفته بعقد يمارسان من خلاله أعمال التسويق، وقد اراد احتكار هذا العمل من خلال معارضته دائرة المدعى بإجراءاتها التمهيدية عند الاعلان عن تأجير سوق آخر غير سوچهمما، الموقع عقده مع دائرة المدعى، وذلك لغرض الاستئجار بفرصة الاندفاع ببدل ايجار موسم الحاصل، وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون المدني حول المصلحة غير المشروعية اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة كما نصت المادة (204) من القانون المدني العراقي -كل تعد يصب الغير بالي ضرر يستوجب التعويض-. وفي قرار آخر أكدت المحكمة المذكورة على أن الإستعمال المشروع للحق في طلب وضع الحجز الاحتياطي يحول دون إمكان مساعلة صاحبه بالتعويض عن الضرر الذي ينشأ عنه، حتى ولو تم رد الطلب المذكور شكلاً⁽⁹¹⁾.

يتبيّن مما سبق بأنه على الرغم من وجود تطبيقات كثيرة لفكرة التعسف في ساحة القضاء العراقي، لكن يلاحظ على مسلك القضاء العراقي، بأنه لاتزال رؤيته تجاه نظرية التعسف لم تكن واضحة، وتعوزها الدقة القانونية، ولا يستشف منه فيما إذا كانت نظرية مستقلة قائمة بذاتها كما أتجه إليها القانون المدني، أم مجرد تطبيق من تطبيقات العمل غير المشروع، كما اتجهت إليه مجلة الأحكام العدلية، بدليل أن إستدلال المحكمة، وفي أكثر من مناسبة، بفكرة الخطأ، وبأحكام المسؤولية التقصيرية، للتدليل على التعسف، أو تردّيد لفظ الخطأ ولفظ التعسف في قراراتها كمتراوين، مما يوحي بأن هذا القضاء يحاول تبني أو الوصول إلى فكرة

(86) أن مشروع القانون المدني المصري قد استخدم تعبير (جائز وغير جائز) في صدر المادتين (4 و 5) منه، وكانت مناقشات لجنة المراجعة لم تتطرق إلى هذا الإستخدام، وتم المصادقة على المادتين في مجلس النواب دون إجراء أي تعديل عليهما سوى تعديل في رقم المواد، إلا أنه في المرحلة الأخيرة من تشريعيه، وبعد أن عرض المشروع على مجلس الشيوخ تم تعديل المادتان بقدر ما يتعلق بالتعبير المذكور وأبدل تعبير (جائز وغير جائز) فيما بـ تعبير (مشروع وغير مشروع) وللمزيد ينظر: القانون المدني، مجموعة الاعمال التحضيرية، مرجع سابق، ص 199-211.

(87) ينظر: الطعن رقم 532 لسنة 1963/3/1، ق جلسة 26، ق جلسة 532 لسنة 1963، أشار إليه مصطفى مجدي هرجة، مرجع سابق، ص 42.

(88) ينظر: الطعن رقم 1182 لسنة 71 ق جلسة 25/6/2002، أشار إليه مصطفى مجدي هرجة، المرجع السابق، ص 47.

(89) ينظر: القرار التمييزي المرقم 532/مدنية أولى منقول/2003 الصادر من محكمة التمييز في 20/4/2004 أشار إليه اسعد عبد مراد، التعسف في إستعمال حق التقاضي، دراسة مقارنة، بحث مقدم إلى مجلس القضاء الاعلى كجزء من متطلبات الترقية إلى الصنف الثالث من صنوف القضاة، 2005، ص 13.

(90) ينظر: القرار التمييزي المرقم 905/مدنية أولى /2000 الصادر من محكمة التمييز في 20/7/2004 أشار إليه حسن عواد مطرود، فكرة التعسف في المجال الإجرائي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2020، ص 47.

(91) ينظر: القرار التمييزي المرقم 43/استئنافية/86-87 الصادر من محكمة التمييز في 28/4/1987 أشار إليه ابراهيم المشاهدي، المبادي القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني، مطبعة العمال المركزية، 2007، ص 329. وبهذا المعنى أيضاً ينظر: القرار التمييزي المرقم 630/الهيئة المدنية/2018 الصادر من محكمة تميز اقليم كورستان في 27/11/2018 أشار إليه عبدالجبار عزيز حسن، مختارات تميزية لقضاء محكمة تميز اقليم كورستان، القسم المدني، ج 1، ط 1، مكتبة هولير القانونية، 2021، ص 258 و 259.

التعسف من خلال الاستعانة بالخطأ، وبقواعد المسؤولية التقصيرية⁽⁹²⁾، مما يشكل خلطاً بيناً لفكرة التعسف بفكرة الخطأ، وبأحكام المسؤولية التقصيرية نظراً لاختلافهما في الحكم⁽⁹³⁾، وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنما يدل على أن هذا القضاء لم يساير النهج الذي انتهجه القانون المدني⁽⁹⁴⁾، بالإضافة إلى أنه لم يتمكن من تجاوز المرحلة التي قد هجر عنها هذا القانون منذ مطلع تشريعه بقوله "... ولم يغفل تقرير نظرية التعسف في استعمال الحق كنظرية عامة تتبسط على جميع نواحي القانون بمعاييرها الذاتي والمادي، وأثر أن يكون لها هذا الوضع العام من أن تكون مجرد تطبيق لنظرية العمل غير المشروع"⁽⁹⁵⁾. بلذا على القضاء العراقي أن يكون أكثر دقة في إستعمال الألفاظ الدالة على معانيها، وأن يلتزم بالحدود الموضوعية المرسومة له من المشرع دون التجاوز عليها، وأن ينأى بنفسه عن الخلط الذي كان سببه إستعمال الألفاظ غير الدالة على معانيها مثلاً لمسناه بخصوص التعسف في إستعمال الحق، وإستعانته بفكرة الخطأ وأحكام العمل غير المشروع، كل ذلك عن طريق مسايرته لنهج المشرع في كل ما تم التنصيص عليه، وإتباع التفسير المنطور له، ومراعاة الحكمة من تشريعه⁽⁹⁶⁾؛ لأن الخروج عن ذلك يشكل خرقاً للقانون دون تطبيقه، فضلاً عن ضرورة إنتهاجه لما آتى إليه الفقه القانوني المعاصر، لكي تكون مقرراته مواكبة ومتمشية والتطورات التي تحصل في الفكر القانوني⁽⁹⁷⁾.

الفرع الثاني: فكرة المصلحة في قانون المرافعات المدنية

تعرضت المادة (6) من قانون المرافعات المدنية العراقي لفكرة المصلحة بقولها(يشترط في الدعوى أن يكون المدعى به مصلحة معلومة وحالة وممكنة ومحققة، ومع ذلك فالملصلحة المحتملة تكفي ان كان هناك ما يدعو إلى التخوف من الحق الضرر بذوي الشأن، ويجوز كذلك الادعاء بحق مؤجل على أن يراعي الأجل عند الحكم به وفي هذه الحالة يتحمل المدعى مصاريف الدعوى)؛ وبذلك أصبحت المصلحة شرطاً لقبول الدعوى، بل من أهم شروطها، وعبر الفقه عن هذه الأهمية بالقول أنه (لا دعوى بلا مصلحة)، واعتبرها مناط الدعوى، وهي عبارة عن المنفعة التي يجنيها المدعى من إتجاهه إلى القضاء، فهي إذن الباعث على رفع الدعوى، والغاية المقصودة منها⁽⁹⁸⁾.

إذ المصلحة الواردة في المادة (6) من قانون المرافعات المدنية ليست إلا تطبيقات فكرة المصلحة كمعيار لإستعمال الحقوق، بمعنى أنه لو لم يتصدى المشرع أصلاً إلى هذه الفكرة في المادة المذكورة، لما شكل ذلك عائقاً أمام القضاء للسير نحو تطبيق أحكام المصلحة في القانون المدني بخصوص إستعمال الحق الإجرائي؛ لأن المصلحة المنشورة هي غاية كافة الحقوق والأعمال القانونية والقضائية، وأن ما لا يتحقق هذه المصلحة غير جدير بالحماية⁽⁹⁹⁾، أي أن المصلحة ليست شرطاً لقبول حق الدعوى فحسب،

⁽⁹²⁾ بهذا المعنى ينظر: القرار المرقم 981/ح/1956 الصادر محكمة تمييز العراق في 2/12/1956 أشار اليه عبدالرحمن العلام، مرجع سابق، ص 151.

⁽⁹³⁾ للمزيد حول هذه الاختلاف ينظر: د. عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الإلتزام، المكتبة القانونية، بغداد، 2007، ص 512-524.

⁽⁹⁴⁾ بالإضافة إلى القرارات السابقة التي تم الإشارة إليها في المتن ينظر بهذا المعنى: القرار التميزي المرقم 2400/حقوقية/66 الصادر من محكمة تمييز العراقي في 31/1/1967، منشور في قضاء محكمة تمييز العراق، المجلد الرابع، مطبعة الحكومة، بغداد، 1970، ص 117-119. وكذلك القرار التميزي المرقم 824/مدنية ثانية/1971 الصادر من محكمة تمييز العراق في 13/5/1972 منشور في النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الثالثة، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، نيسان 1974، ص 43 و42.

⁽⁹⁵⁾ ينظر: الفقرة (12) من الاسباب الموجبة لائحة القانون المدني العراقي.

⁽⁹⁶⁾ ينظر: القرار التميزي المرقم 419/م/419 الصادر من محكمة تمييز العراق في 22/5/1982 المتضمن(... ان تفسير النص القانوني يكون على ضوء الحكمة من التشريع عند تطبيقه عملاً بأحكام المادة (3) من قانون الإثبات، فلا يجوز الجمود في تفسير النص، إذ أن من واجب القضاء هو الخضوع الواعي للقانون وتطبيق اراده المشرع ومقصده من القانون دون التقيد الحرفي بالنصوص...). أشار اليه محمد أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 354.

⁽⁹⁷⁾ ينظر: المادة (1) من القانون المدني، وكذلك المادة (3) من قانون الإثبات العراقي.

⁽⁹⁸⁾ ينظر: د. احمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص 103.

⁽⁹⁹⁾ ينظر: قرار النقض رقم 1193 لسنة 69 ق جلسه 30/4/2001 المنشور في مجلة المحاماة، العدد 2، لعام 2002، ص 47، أشار اليه رجب احمد محمد مرعي، الحق الإجرائي نشأته وانقضاؤه - قواعده وتطبيقاته في قانون المرافعات، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2009، ص 171.

بل تعتبر شرطا عاماً مشروط في جميع الحقوق الإجرائية⁽¹⁰⁰⁾، لأن القواعد التي تحكم الدعوى بدءاً من إقامتها ومروراً بالتبليغ والمرافعة والدفع والإثبات وصدور الحكم والطعن منه وأخيراً بالتنفيذ ليست إلا وسائل شرعت لحماية الحقوق الموضوعية⁽¹⁰¹⁾.

وبالرجوع إلى نص المادة (6) من قانون المرافعات المدنية العراقي يتبيّن بأنها قد إشترطت توفر عدة شروط في المصلحة لكي تكون جديرة بالإعتبار منها: أن تكون المصلحة، قانونية، ومعلومة، وحالة، وممكنة، ومحقة، بمعنى أن إفتقار العمل الإجرائي الذي يكون ملحاً للحق الإجرائي إلى إحدى شروط المصلحة، يجعله معيناً بعيوب في المصلحة ويصبح ماله عدم قبول العمل، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يكفي لقبول الدعوى توافر شرط المصلحة وقت رفعها، بل يتبيّن كذلك أن يظل هذا الشرط قائماً حتى الفصل فيها، وسار على هذا الاتجاه القضاء الإداري العراقي وكذلك القضاء الإداري المقارن⁽¹⁰²⁾.

وإذا كان الأصل هو أن المصلحة التي تقبل في إستعمال حق الدعوى أن تكون حالة⁽¹⁰³⁾، فإن هذا الأصل أصبح يفسر بكثير من التوسيع، فقد أجازت التشريعات المختلفة شرط المصلحة المحتملة لإستعمال حق الدعوى⁽¹⁰⁴⁾، وقد أخذ المشرع العراقي في المادة (6) من قانون المرافعات المدنية بالمصلحة المحتملة وكفایتها، ان كان هناك التخوف من الحق الضرر بذوي الشأن؛ وبذلك فإن القانون العراقي، شأنه شأن القوانين المرافعات المقارنة، قد خرج عن الأصل الثابت بخصوص المصلحة، بحيث أجاز الإعتماد بالمصلحة المحتملة لقبول إستعمال الحقوق الإجرائية، وأن هذا الإعتماد بالمصلحة المحتملة يجعل العمل الإجرائي الذي يتم بالإستناد إليها رخصة إجرائية؛ لأنها مقررة خلافاً للأصل الثابت المتمثل بوجوب أن تكون متحققة، وليس محتملة.

وتظهر أهمية فكرة المصلحة المحتملة في نطاق قانون المرافعات المدنية باعتبارها وسيلة أوجدها المشرع لتوفير الحماية القانونية لأصحاب تلک المصالح، وأنه أراد أن يرفع من منزلتها عن طريق جعلها أساساً للقرار بكثير من الظواهر الإجرائية، منها الرخص الإجرائية والتي تثبت لأصحابها خلافاً للأصل، وهي قائمة في الكثير من حالاتها على أساس فكرة المصلحة المحتملة، وعدم تقوية الفرصة لأصحابها⁽¹⁰⁵⁾ بحيث يمكن القول بأنه لو لم يأخذ المشرع بهذه الفكرة، لما تمكن أحد من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه؛ بسبب إفتقار العمل الإجرائي المتخد منه لأحد أوصاف المصلحة، بمعنى أن عدم تحقق المصلحة بالكيفية التي صورها المشرع يحول دون قبول العمل الذي يعبر عنها. ومن هنا يتبيّن أنه كان إتجاه المشرع العراقي بإعتماد فكرة المصلحة المحتملة إتجاهها سليماً ومموداً، كما أنه ينسجم وموقف التشريعات المقارنة، بالإضافة إلى أنه يتماشى وفلسفة الحقوق الإجرائية باعتبارها كتلة من الحقوق الوسيلية مقررة لتوفير الحماية للحقوق الموضوعية أو الوصول إليها.

يرى بعض الفقهاء⁽¹⁰⁶⁾ أن المصلحة هي الشرط الوحيد لقبول الدعوى على أن من خصائصها الصفة والحق الموضوعي، ومن جانبنا لأنؤيد هذا الرأي؛ لأن المصلحة لوحدها غير كافية لاستعمال الحق الإجرائي، بل يستلزم قبول استعماله وصحته إجتماع بقية

⁽¹⁰⁰⁾ ينظر بهذا المعنى : نقض 28/6/1990- طعن 2922 لسنة 58 قـ. السنة 41، ص 394، عدد 2، رقم 229، اشار اليه د. احمد هندي، مرجع سابق، ص 59.

⁽¹⁰¹⁾ ينظر: د. عباس العبودي، شرح أحكام قانون اصول المحاكمات المدنية، ط١، دار الثقافة، 2006، عمان، ص 189.

⁽¹⁰²⁾ ينظر: القرار المرقم 5/انضباط/تمييز/2008 الصادر من الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي في 26/12/2007 اشار اليه عباس زياد السعدي، النافع في قضايا المرافعات المدنية بين النص والتطبيق، ج 2، مكتبة الصباح، بغداد، 2016، ص 46، وكذلك ينظر مجموعة من القرارات التي استقر فيها قضايا مجلس الدولة المصري على ضرورة إستمرار شرط المصلحة لحين الفصل في الدعوى وعلى سبيل المثال ينظر: الطعن المرقم 670 الصادر من مجلس الدولة المصري في 31/1/1954-السنة الرابعة 746، وكذلك الطعن المرقم 166 لسنة 27 القضائية تاريخ 19/11/1986، والطعن المرقم 1809 في 1/29/1989، وأستقر القضاء الإداري الأردني متطلباً بمحكمة العدل العليا على أن المصلحة شرط من شروط إقامة الدعوى تدور وجوداً وعما معها وعلى سبيل المثال ينظر: قرار رقم 89/1/1972 تاريخ 1/1/1981، قرار رقم 43/1/1982، وقرار رقم 314/2/13/1995 تاريخ 13/2/1995 اشار اليها جهاد ضيف الله الجازى، وقت توافر المصلحة في دعوى الالغاء، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص 22 و 23. وخلافاً لهذا الرأي ينظر: د.نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، التعسف في استعمال الحق الإجرائي، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 50.

⁽¹⁰³⁾ ينظر: قرار النقض 14/6/1987- طعن 1455 لسنة 53 قـ. السنة 38 ص 822 رقم 174 اشار اليه د.احمد هندي، مرجع سابق، ص 60.

⁽¹⁰⁴⁾ ينظر: المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968، والمادة (3) من قانون اصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988.

⁽¹⁰⁵⁾ ينظر: المواد (141-153) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

⁽¹⁰⁶⁾ ينظر : د. محمود محمد الكيلاني، موسوعة القضاء المدني، اصول المحاكمات والمرافعات المدنية، المجلد الاول، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 119.

شروطه⁽¹⁰⁷⁾، فضلاً على إن المصلحة بالمعنى السابق ذكره، قد لا تكون دائماً معياراً لقبول إستعمال الحق الإجرائي، بل قد يحدث بأن توفرها يشكل مانعاً من إستعمال هذه الحقوق لبعض أشخاص الخصومة نظراً للطبيعة دورهم فيها مثلاً أن تتحقق المصلحة القاضي بحول دون إمكانه البت في الدعوى وإتخاذ أي إجراء فيها⁽¹⁰⁸⁾، وكذلك الحكم بالنسبة للخبر⁽¹⁰⁹⁾، كما أن الشاهد هو الآخر الذي يفقد أهليته للشهادة، للمحكمة أن لا تأخذ بأقواله متى ما ثبت مصلحته مع أحد الخصوم⁽¹¹⁰⁾؛ وبذلك يتبيّن أن مفهوم المصلحة في نطاق قانون المرافعات المدنيّة يختلف عما هو وارد في القانون المدني، أو القانون الموضوعي بشكل عام، بحيث أن مفهومها في نطاق قانون المرافعات يأخذ جانبيّن، الجانب الأول: وهو الجانب الإيجابي الذي لا يمكن الاستغناء عنها، ويتحتم توفرها عند إستعمال الحقوق الإجرائية مثل حق الدعوى، أو الدفع، أما جانبيّها السلبي فيتمثل بأن ثبوت المصلحة لهؤلاء الأشخاص يحول دون صحة العمل الإجرائي المتخد، و يجعله معرضًا للفسخ أو للقضاء وتبطل الإجراءات التي تمت في ظلها⁽¹¹¹⁾.

والمصلحة المقصودة في نطاق الحق الإجرائي تختلف عن المصلحة المادية المتمثلة بتحقيق نفع مادي للمقبل عليه والمتعلق بالحق الموضوعي، بمعنى أن المصلحة في حق الدعوى تختلف عن الحق المراد حمايته، لأن المصلحة في هذه الأخيرة تكون موجودة، وقائمة قانوناً، وأنها تخضع لقواعد القانونية الموضوعية رغم الاعتداء عليه، لكن المصلحة في حق الدعوى تخضع لقواعد قانون المرافعات، وهي بذلك ترفع لدفع العدوان على الحق المراد حمايته، والهدف منها عملي هو ابتعاد ثمرة هذا الحق، فضلاً عن ذلك فإن حق الدعوى قد يوجد دون أن يستند إلى حق موضوعي، كما هو الشأن في دعاوى الحيازة، والإثراء بلا سبب، وقد يظل حق الدعوى رغم زوال الحق المراد حمايته كما في حالة الالتزام الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك فإن المصلحة التي تقاس بها قبل العمل الإجرائي وصحته هي المصلحة التي وفرها المشرع للشخص بإعتباره أحد أشخاص الخصومة، وليس المراد بها المصلحة المادية المتعلقة بالحق الموضوعي والتي قد تضاف إلى ذمة الشخص، بمعنى أن القانون أقر له بهذه المصلحة بإعتباره أحد أشخاص الخصومة، ولا شأن للحق الموضوعي على هذا الإستعمال مثلاً إذا صدر الحكم لصالح المدعى بناء على إقرار المدعى عليه بالحق المدعى به، فإن إقراره بالحق الموضوعي لا يحول دون استعمال حق الطعن من الحكم بإعتباره خاسراً، وله مصلحة في مباشرة العمل الإجرائي المتمثل بالطعن⁽¹¹²⁾.

أن مناطق تطبيق النصوص الإجرائية هي تحقيق مصلحة، وقد عبر المشرع عن هذه المصلحة صراحة، أو دلالة، يستخلص عنده من الظروف والواقع، بمعنى أن قبول العمل الإجرائي يدور مع المصلحة، وهذه الأخيرة هي التي تشكل الميزان الذي يوازن به صحة العمل الإجرائي، بحيث تستطيع القول بأن كافة الأنظمة الإجرائية وضعت من أجل تحقيق المصلحة، وقد تكون هذه المصلحة عامة، أو تكون خاصة. ونظرًا للأهمية البالغة التي اكتسبتها فكرة المصلحة، فإن الفقه⁽¹¹³⁾ قد أعتبرها من الدفوع بعدم القبول والتي تدخل ضمن المسائل القانونية، ولا يتوقف الدفع بها وإثارتها على إرادة الخصوم، بل جعل أمر المصلحة والتحقق منها من المسائل المتعلقة بالنظام العام، ويجوز الدفع بها في أية حالة تكون عليها الدعوى⁽¹¹⁴⁾.

(107) للمزيد حول عناصر العمل الإجرائي ينظر: سيروان رؤوف على، نظرية العمل الإجرائي في قانون المرافعات المدنية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مقدم إلى المعهد القضائي لإقليم كورستان-العراق، 2020، ص 26 وما بعدها.

(108) ينظر: المادة (4/91) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

(109) ينظر: المادة (136) من قانون الأثبات العراقي، وتطبيقاتها في النظر في القرار التمييزي المرقم 25/26/ الهيئة الموسعة المدنية/2019 الصادر من محكمة التمييز الاتحادية في 21/1/2019، المنشور في الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الاعلى. <https://www.hjc.iq/qview/2439> وكانت آخر زيارة لها في 9/12/2020.

(110) ينظر: المادتان (94 و 94أولاً) من قانون الأثبات العراقي وتطبيقاتها في النظر في القرار التمييزي المرقم 223/2010 الصادر من محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية في 22/3/2010 أشار إليه فلاح كريم وناس آل جيش، المختار من قضاة محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز إقليم كورستان ومحاكم الاستئناف بصفتها التمييزية، تطبيقات قانون الأثبات، ط 1، المكتبة القانونية، 2018، ص 258 و 259.

(111) ينظر: القرار التمييزي المرقم 606/موسمة أولى/1981 الصادر من محكمة التمييز في 11/9/1982 والمتضمن(..إذا وضع القاضي نفسه موضع التهم وجعلها محل للشك والريبة في استقامته فإنه يتعين على لجنة شؤون القضاة توجيه أحدي العقوبات له...)) أشار إليه صادق حيدر، شرح قانون المرافعات المدنية، دراسة مقارنة، مكتبة السنهرى، بغداد، 2011، ص 192 و 193.

(112) ينظر بهذا المعنى د.أمينة نمر، الدعوى واجراءاتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، دون الاشارة الى سنة النشر، ص 20، وينظر كذلك: د.احمد مسلم، اصول المرافعات، دار الكتاب العربي، دون الاشارة الى مكان النشر، 1960/1961، ص 31 و 315، وينظر: د.عزمي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 205.

(113) ينظر: د.نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، مرجع سابق، ص 51.

(114) تنص المادة (3/ثالثاً) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري على "وتنقض المحكمة من تلقاء نفسها، في أية حالة تكون عليها الدعوى، بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين".

تظهر أهمية اعتبار فكرة المصلحة من النظام العام في قانون المرافعات من حيث أن اعتبارها متعلقة بالنظام العام معناه منح المحكمة سلطة التحقيق أو الخوض في المصلحة وفي أوصافها، وعدم الإعتداد بها في حالات انتفائها، أو عدم مشروعيتها عن طريق فرض جزاء عدم القبول من تلقاء نفسها، أي عدم السماح لصاحب الحق من إستعمال حقه، وإشغال القضاء بما لا يتحقق المصلحة المرجوة من تقريرها أصلاً؛ وبذلك يتبيّن أن المصلحة في قانون المرافعات تمثل وسيلة للتعرف على مدى جدية الشخص في إستعمال حقه الإجرائي، وكذلك يساعد على الحد من استعماله دون مقتضى على شكل حق الدعوى أو الدفع أو الإثبات، مما يزيل عراقيلاً أمام سرعة حسم الدعوى، ويخفف أعباءً كبيراً عن كاهل القضاة، والذي يعود إيجاباً على مرفق القضاء وحسن إدارته، ومن ثم تحقيق المصلحة العامة وخير العام في المجتمع. ربما يكون هذا الأمر هو الذي دفع بالمشروع المصري التدخل نحو تعديل المادة(3) من قانون المرافعات المدنية والتجاري عن طريق إضافة فقرة (3) إلى المادة المذكورة، وموجها تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بفرض جزاء عدم القبول، تجاه أي دعوى أو دفع في حالة عدم توافر شروط المصلحة المبينة في الفقرتين (1و2) من المادة المذكورة، وبسبب عدم وجود مثلهما في التشريع العراقي فإننا قلماً نجد في التطبيقات القضائية أن تجروع المحاكمنا من إعمال أو فرض جزاء عدم القبول حتى لو تبيّن له بأن المصلحة غير متوفرة في إستعمال الحقوق الإجرائية، ربما يكون السبب في ذلك راجعاً إلى المبدأ الذي يقضي بأن الجزاء لا يتم فرضه إلا بالنص، ويبدو أن المبدأ المذكور لا يشكل حائلاً أمام إعمال الجزاء المذكور؛ لأن فرض الجزاء هنا يتم بالإستناد إلى نظرية التعسف في إستعمال الحق، وما اتجهت إليه المادة(7) من القانون المدني، والتي أصبحت من المباديء القانونية الأولية، علماً بأن إجماع الفقه المصري بخصوص المادة(3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية منعقد على أنها ليست إلا تطبيقات فكرة المصلحة الواردة في المادة(5) من القانون المدني المصري التي تقابل المادة(7) من القانون المدني العراقي؛ وبذلك فيما يلي بشأن القانون المصري يقال بشأن العراقيه أيضاً. وعلى الرغم من ذلك فإننا ندعو المشرع العراقي إلى إضافة فقرة مستقلة إلى المادة(6) من قانون المرافعات المدنية على أن يتقدّم إستعمال الحقوق الإجرائية بكافة أنواعها بعدم التعسف فيها، وضرورة إعمال جزاء عدم القبول متى ما كانت المصلحة منعدمة، أو غير مشروعة، وأن ترتفع منزلتها إلى مصاف النظام العام، بأن لا تتعلق إثارتها على طلب الخصوم، بل تعطى السلطة للمحكمة للحكم بعدم القبول، على أن تقرأ المادة(6/ ب : تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى، إذا وجدت بأن المدعى لم يكن له مصلحة فيها، أو كانت له مصلحة ولكنها غير مشروعة،.....)). بالإضافة إلى منح حق الخصم للمطالبة بالتعويض في الدعوى نفسها أو بدعوى مستقلة، وكذلك فرض الغرامة الجزائية بحقه كاثر من آثار تحقق التعسف في إستعمال الحق الإجرائي.

الخاتمة

في نهاية دراستنا توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نذكر أهمها:

أولاً : الاستنتاجات

- اقررت المادة(188) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري بالإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، وكذلك المسؤولية المدنية عنه، لكنها لم تبيّن المعيار الذي يتم الركون اليه للتدليل عليه، مما سبب خلافاً في القضاء والفقه حول تفسير هذه المادة، أما قانون المرافعات المدنية العراقي، فإنه لم يأت بنص عام، وأكتفى بالتصسيص على تطبيقات فكرة المسؤولية المدنية الناجمة عن الاستعمال التعسفي لهذه الحقوق، دون بيانه للمعيار الذي يتم التعويل عليه للتدليل على التعسف.
- صرحت المادة(25/ثانياً) من قانون الأثبات العراقي أخذها بمعيار(الإضرار بالغير) لإستعمال الحق الإجرائي، بالإضافة إلى تطبيقات أخرى لهذا المعيار في المواد(37، 38، 42، 51، 52، 115/119، 4/ثانياً) منه.
- أن القضاء العراقي وعلى الرغم من عدم وجود نصوص إجرائية صريحة جواز إقامة المسؤولية عن التعسف في إستعمال الحقوق الإجرائية، إلا أنه قد أستعن بالمعايير الذي طرحته المادة(7/2) من القانون المدني، بإعتبار المادة المذكورة لا تقتصر على الحقوق الموضوعية وحدها، بل تكون شاملة لجميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية على حد سواء، وأنه كان أميناً على هذا المعيار وظل يتردّده في حكماته منذ وقت طويٍّ، لكنه قد خلط، بين الحين والآخر، في بيان الأساس الذي تقيم عليه هذه المسؤولية، تارة تقييمها على أساس الخطأ، وأخرى على أساس التعسف.
- أن المشرع العراقي قيد إستعمال الحق بصورة عامة بفكرة المصلحة في المادة(2/ب و ج) من القانون المدني، إذ أن حكم المادة المذكورة يسري على جميع أنواع الحقوق الموضوعية والإجرائية، وكذلك الحقوق العامة منها، أو الخاصة، فضلاً عن ذلك فإن معيار المصلحة هي التي تغطي جملة الحالات التي يقع فيها التعسف؛ لأن معيار قصد الأضرار بالغير، وإن كان ينطوي في أغلب صوره على غياب المصلحة وهي غاية الحق، إلا أنه لا يجد سبيلاً في التطبيق إلا من خلال معيار المصلحة.

5. كان الهدف من وراء تعدد معايير إستعمال الحق في المادة(7)من القانون المدني العراقي، هو تغطية جميع حالات الإستعمال التعسفي للحقوق، لكي يتماشى الوضع التشريعي في العراق مع ما هو سائد في الفقه الإسلامي، باعتباره المصدر الذي إستمدت منه المعايير الواردة في المادة.
6. أن مسلك القضاء العراقي تجاه نظرية التعسف في إستعمال الحقوق مسلكاً منتقداً؛ إذ أن رؤيته لازالت تجاه النظرية لم تكن واضحة، وتعوزها الدقة القانونية، ولا يستشف منه فيما إذا كانت نظرية مستقلة قائمة بذاتها كما أتجه اليه القانون المدني، أم مجرد تطبيق من تطبيقات العمل غير المشروع، كما اتجهت اليه مجلة الأحكام العدلية.
7. تعتبر المصلحة هي غاية كافة الحقوق والأعمال القانونية والقضائية، وأن ما لا يحقق هذه المصلحة غير جدير بالحماية، إذ أن المصلحة ليست شرطاً لقبول حق الدعوى فحسب، بل تعتبر شرطاً عاماً مشروط في جميع الحقوق الإجرائية، لأن القواعد التي تحكم الدعوى، بدءاً من إقامتها، ومروراً بالتبليغ، والمرافعة، والدفع، والإثبات، وصدور الحكم، والطعن منه، وأخيراً بالتنفيذ، ليست إلا وسائل شرعت لحماية الحقوق الموضوعية. وتعتبر المصلحة الواردة في المادة(6)من قانون المرافعات المدنية تطبيقاً من تطبيقات فكرة المصلحة كمعيار لإستعمال الحقوق.
8. إشترطت المادة(6)من قانون المرافعات المدنية العراقي توفر عدة شروط في المصلحة لكي تكون جديرة بالإعتبار، وأن إفتقار العمل الإجرائي الذي يكون ملحاً للحق الإجرائي إلى إحدى هذه الشروط، يجعله معيناً بعيب في المصلحة ويصبح ماله عدم قبول العمل.
9. أن مفهوم المصلحة في نطاق قانون المرافعات المدنية يختلف عما هو وارد في القانون المدني، بحيث أن ثبوت المصلحة للشخص القائم بالعمل الإجرائي، يجعله غير أهل للقيام به أصلاً، مما يجعل العمل معرضًا للجزاء الإجرائي المحدد له، وهذا هو المعنى السلبي للمصلحة في نطاق القانون الإجرائي.
10. أن قبول العمل الإجرائي يدور مع فكرة المصلحة، وهي التي تشكل الميزان الذي يوازن بين صحة العمل الإجرائي و عدمها، ولا يتوقف الدفع بها، أو إثارتها على إرادة الخصوم، بل جعل أمر المصلحة والتحقق فيها من المسائل المتعلقة بالنظام العام، ويجوز الدفع بها في أية حالة تكون عليها الدعوى، لأنها تدخل ضمن قائمة الدفع بعدم القبول، مما يعطي القضاء سلطة البت أو الخوض في المصلحة وفي أوصافها، وعدم الاعتداد بها في حالات انتقائها، أو عدم مشروعيتها عن طريق فرض جزاء عدم القبول من تلقاء نفسها، بالإضافة إلى أنه يساهم في إزالة ما تعرقل سرعة حسم الدعوى، ويخفف أعباء كبيرة عن كاهل القضاة، والذي يعود إيجاباً على مرفق القضاة وحسن إدارته.

ثانياً : التوصيات

نوصي المشرع العراقي والكوردستاني بما يأتي

1. ضرورة إقرار المشرع بحظر الإستعمال التعسفي للحقوق الإجرائية، عن طريق إبراد نص عام في قانون المرافعات المدنية عليه، وتحديد الجزاء الإجرائي الذي يتم فرضه، ويتم ذلك عن طريق تعديل المادة(155)من القانون، وإضافة الفقرة(ب) إليها، على أن تقرأ كالتالي (المادة155/ب: يحظر الإستعمال التعسفي لحق الدعوى، أو الدفع، وللمحكمة أن تقرر عدم قبوله، إذا وجدت بأن صاحبه كان متعمساً في إستعماله، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه عن ذلك في نفس الدعوى، أو في دعوى مستقلة).
2. تعديل المادة(6)من قانون المرافعات المدنية عن طريق إضافة فقرة(ب) إليها على أن تقرأ كالتالي(المادة 6 / ب : تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى، إذا وجدت بأن المدعى لم يكن له مصلحة فيها، أو كانت له مصلحة ولكنها غير مشروعة، دون الإخلال بحق المتضرر من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيبه عن ذلك في نفس الدعوى أو في دعوى مستقلة)).
3. إجراء تعديل في صدر المادتين(6و7)من القانون المدني، بالقدر الذي يتعلق بتغيير(جائز وغير جائز)، على أن يستخدم تعبير(مشروع وغير مشروع) بدلاً عنهم.
4. ضرورة مواكبة القضاء للتطورات التي تحدث في ساحة الفقه، وأن يفهم النصوص وفلسفتها قبل تطبيقها، وإتباع التفسير المنظور لها، ومراعاة المحكمة من التشريع عند تطبيقها بالكيفية التي تنصت إليها المادة(1)من القانون المدني، والمادة(3)من قانون الإثبات؛ لأن واجب القاضي هو الخضوع الواعي للقانون، وتطبيق إرادة المشرع ومقدسه، دون إغفال هذه الإرادة سواء بترك تطبيق النص، أو التقييد الحرفي له.
5. ندعو القضاء العراقي والكوردستاني للالتزام بالدقة عند إستعمال الالفاظ الدالة على معانيها، وأن يلتزم بالحدود الموضوعية المرسومة له قانوناً حين صياغة الأحكام والقرارات، دون التجاوز عليها، وأن يتجنب نفسه عن الخلط الذي كان سبباً لإستعمال

اللألفاظ غير الدالة على معانيها، مما يزيل للبس، أو الغموض الذي كان حائلاً أمام فهم، أو تحليل موقف القضاء تجاه الكثير من المسائل القانونية، خاصة متعلقة منها بالمسؤولية المدنية عن إستعمال الحقوق الإجرائية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. د.إبراهيم أمين النقاوي، التعسف في التقاضي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
2. ابراهيم المشاهدي، المباديء القانونية في قضاء محكمة التمييز، في القسم المدني،مطبعة العمال المركزية، بغداد، 2007.
3. إبراهيم المشاهدي، المختار من قضاء محكمة التمييز ،قسم القانون المدني والقوانين الخاصة، ج2، مطبعة الزمان، بغداد، 1999.
4. د.أحمد ابراهيم عبدالتواب، الإساءة في اجراءات التقاضي والتنفيذ، دراسة تأصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009.
5. د.أحمد ابراهيم عبدالتواب، النظرية العامة للحق الاجرائي، دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار الجامعة الجديدة، 2009.
6. د. احمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والت التجارية، دار المعارف بمصر، 1952.
7. د. أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية، المجلد الاول، المسؤولية المدنية الشخصية، منشأة المعارف، 2007.
8. د. احمد هندي، التعليق على قانون المرافعات على ضوء احكام النقض وآراء الفقهاء، ج1، دار الجامعة الجديدة، 2008.
9. د.احمد مسلم، اصول المرافعات، دار الكتاب العربي، دون الإشارة الى مكان النشر، 1961/1960.
10. د.أحمد محمد منصور، النظرية العامة للإلتزامات(مقدمة للنشر والتوزيع)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
11. جاسم جزاء جافر هورامي، صفوة المبادئ القانونية لمحكمة تمييز إقليم كورستان العراق للفترة 2018-2020، ج 1، ط1، مكتبة يادكار، 2020.
12. حسن عواد مطرود، فكرة التعسف في المجال الإجرائي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2020.
13. د.أمينة نمر، الدعوى واجراءاتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، دون الاشارة الى سنة النشر.
14. د. داليا مجدي عبد الغني، المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي، دار الجامعة الجديدة، 2016.
15. د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الاول، الاحكام العامة، معهد البحث والدراسات العربية، 1971.
16. د.شوفي السيد، التعسف في استعمال الحق، طبيعته ومعياره في الفقه والتشريع والقضاء، ط1، دار الشروق، 2008.
17. صادق حيدر، شرح قانون المرافعات المدنية، دراسة مقارنة، مكتبة السنّهوري، بغداد، 2011.
18. د.عباس العبوسي، شرح احكام قانون اصول المحاكمات المدنية، ط1، دار الثقافة، عمان، 2006.
19. عباس زياد السعدي، النافع في قضاء المرافعات المدنية بين النص والتطبيق، ج 2، مكتبة الصباح، بغداد، 2016.
20. عبد الرحمن العلام، المباديء القضائية، القسم المدني، أحكام محكمة التمييز مرتبة وفق حروف الهجاء، مطبعة العاني، بغداد، 1957.
21. د. عبد الرزاق احمد السنّهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، 2009.
22. عبد الجبار عزيز حسن، مختارات تميزية لقضاء محكمة تمييز إقليم كورستان، القسم المدني، ج 1، ط1، مكتبة هولير القانونية، 2021.
23. د.عبدالله مبروك النجار، التعسف في استعمال حق النشر، دراسة مقارنة بين الفقهين الاسلامي والمدني، دار النهضة العربية، 1995.
24. عبدالغفور محمد البياتي، القواعد الفقهية في القضاء، المجلد الأول، ط1، دار النهضة، 2010.
25. د.عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الإلتزام، المكتبة القانونية، بغداد، 2007.
26. د.عزمي عبدالفتاح، نحو نظرية عامة لفكرة الدعوى، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1986.
27. د.علي عبيد الحيدري، التعسف في استعمال الحق الاجرائي في الدعوى المدنية، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2015.
28. د.علي فيلايلي، الإلتزامات(العمل المستحق للتعويض)، موفر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
29. د.نجيب أحمد عبدالله ثابت الجبلي، التعسف في استعمال الحق الإجرائي، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

30. د. محمود محمد الكيلاني، موسوعة القضاء المدني، اصول المحاكمات والمرافعات المدنية، المجلد الاول، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
31. مصطفى مجدي هرجة، أحكام التقاضي الكيدي- إساءة إستعمال حق التقاضي، دار محمود، ط١، 2006.
32. فلاح كريم وناس آل حبيش، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز اقليم كوردستان ومحاكم الاستئناف بصفتها التمييزية، تطبيقات قانون الاثبات، ط١، المكتبة القانونية، بغداد، 2018.
33. محمد شريف احمد، نظرية تقسيم النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والاسلامي، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982.
34. د.هادي حسين الكعبي، الاصول العامة في قانون المرافعات المدنية، نظرية تحديد الإختصاص القضائي، ج ١، مكتبة السنورى، بيروت، 2021.
35. القانون المدني، مجموعة الأعمال التحضيرية، ج ١، الباب التمهيدي لأحكام عامة، دار الكتاب العربي، دون الإشارة الى سنة النشر.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. إبراهيم أمين النفياوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات، دراسة مقارنة في قانون المرافعات، اطروحة الدكتوراه قدمت الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 1987.
2. رجب احمد محمد مرعي، الحق الإجرائي نشأته وانقضاؤه -قواعد وتطبيقاته في قانون المرافعات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2009.
3. سيروان رؤوف على، نظرية العمل الإجرائي في قانون المرافعات المدنية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مقدم الى المعهد القضائي لإقليم كوردستان-العراق، 2020.
4. عبدالعزيز بن عبدالله عبدالعزيز الصعب، التعسف في إستعمال الحق في مجال الاجراءات المدنية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2010.
5. محمد أحمد رمضان، دور القاضي في إنشاء القاعدة القانونية المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1985.
6. حمد خليل محمد أبو رحمة، التعسف في استعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة القدس، فلسطين، 2018.

ثالثاً : الأبحاث القانونية

1. اسعد عبد مراد، التعسف في استعمال حق التقاضي، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى مجلس القضاء الاعلى كجزء من متطلبات الترقية الى الصنف الثالث من صنوف القضاة، 2005.
2. جهاد ضيف الله الجازري، وقت توافر المصلحة في دعوى الإلغاء، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص 22 و23.
3. د. جلال العدوى، النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، سنة 13، العددان 4 و3، 1964.
4. فريد فتيان، الخطأ تحت ستار الحقوق، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد الاول، السنة العاشرة، كانون الثاني 1952.
5. د.بنواف خازم خالد و السيد علي عبيد، المسئولية المدنية الناجمة عن إستعمال الحق الإجرائي في الدعوى المدنية، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 44، السنة 2010.
6. د.عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية-التشريعية، دراسة تحليلية نقدية في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 6، العدد 23، أيلول 2014.
7. د.علي مصطفى الشيخ، الاجراءات التسويفية، دراسة في ظاهرة المماطلة مفهومها، والمواجهة القانونية لها أمام القضاء المدني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، عدد 56، 2014.
8. وداد وهيب لهمود، إساءة إستعمال الحق الإجرائي، دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الاسلامي، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، ابريل 2020.



رابعاً : المجلات العلمية ودوريات والموقع الالكترونية

1. قضاء محكمة تمييز العراق، المجلد الرابع، مطبعة الحكومة، بغداد، 1970.
2. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الثالثة، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، نيسان 1974
3. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الرابعة، بغداد، 1975.
4. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الاول، السنة السادسة، 1976.
5. النشرة القضائية، العدد الثاني، السنة الخامسة، بغداد، 1977.
6. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الثاني، السنة الثامنة، 1977.
7. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الثاني، السنة العاشرة، 1979.
8. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الاول، لسنة 1988.
9. مجموعة الأحكام العدلية، العدد الرابع، لسنة 1988.
10. مجلة العدالة، العدد الرابع، بغداد، 2001.
11. الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى العراقي <https://www.hjc.iq/qview>

خامساً: القوانين

1. القانون المدني رقم 40 لسنة 1951.
2. قانون اصول المرافعات المدنية والتجارية رقم 88 لسنة 1956 الملغى.
3. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969.
4. قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979.
5. قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980.
6. قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13 لسنة 1968.
7. قانون الاثبات المصري رقم 25 لسنة 1968.
8. قانون اصول المحاكمات المدنية الاردني رقم 24 لسنة 1988.

